AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

هل نتعلم الدرس؟

الجائحة في الأردن والسياسات الحكومية لمواجهتها والأثر على الفئات الأكثر ضعفًا

لينا شنّك

تحرير: إسلام الربيعي

كانون الثاني ٢٠٢٣

تصدر هذه الدراسة بمنحة من مؤسسة كارنيغي
بنيويورك. البيانات التي يتم الإدلاء بها والآراء المُعبر
عنها هي مسؤولية المؤلف/ة فقط

هل نتعلم الدرس؟

الجائحة في الأردن والسياسات الحكومية لمواجهتها والأثر على الفئات الأكثر ضعفًا

لينا شنّك

تحرير: إسلام الربيعي

P.O. BOX 110236- RIAD EL SOLH,
BEIRUT 1107 2020, LEBANON
www.aub.edu.lb/asfari

+961 1 350 000 EXT 4469
ASFARIINST@AUB.EDU.LB
WWW.ASFARIINSTITUTE.ORG
ASFARIINSTITUTE

BRIDGING ACADEMIA AND ACTIVISM

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

تأسس معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة كمعهد أبحاث في الجامعة الأمريكية في بيروت في عام ٢٠١٢. كانت المنطقة العربية في ذلك الوقت تمر بتحولات وحراكات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة. طمح مواطنو المنطقة العربية, المشاركين في هذا الحراك والمشاهدون لهذا التحول إلى الحرية والكرامة وسبل العيش الآمنة والتمتع بالحقوق والواجبات في ظل دولة مواطنة حقيقية.

شهدت هذه الفترة ظهور أصوات جديدة وأشكال مبتكرة من الحراكات الجماعية, ومناقشات حول السياسات المحلية, وصياغة حلول جديدة للتغلب على الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكن القول بثقة إن أشكال ونماذج مختلفة من المجتمع المدني الفعال والمبتكر قد تشكلت بالإضافة إلى منظور جديد لفهم وممارسة المواطنة في العالم العربي.

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة هو مركز إقليمي يسعى لعقد شراكات وتقديم مساعدات وموارد للمجتمع المدني المتنامي في المنطقة العربية من خلال تعظيم إنتاج المعرفة ونشرها, وخلق مساحات مادية وافتراضية آمنة للتجمع, والتعلم, والتواصل, والتعاون.

يسعى معهد الأصفري أيضًا إلى تعريف/إعادة تعريف وممارسة المواطنة الشاملة في المنطقة العربية, وخلق أوجه تآزر بين الأوساط الأكاديمية وعمل المجتمع المدني، وتسهيل خلق فرص مشاركة وتعاون طويلة الأجل بين الجميع الأطراف المعنية.

يسعى المعهد إلى تحقيق رسالته من خلال تصميم وتنفيذ برامج بحثية مبنية على أسئلة بحثية تم تحديدها وصياغتها لخدمة عمل المجتمع المدني في المنطقة, وبناء القدرات والمهارات وتنميتهما, وتعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من خلال عملية تعلم مستمرة, وخلق مساحات تعاونية و تنفيذ/ المشاركة في تنفيذ أنشطة عالمية وإقليمية, وإنتاج ونشر المعرفة تلائم التحديات التي تواجهها المنطقة والتي يمكن أن تغذي مباشرة إجراءات المجتمع المدني, مما يوفر مساحة للجهات الفاعلة لمشاركة أصواتهم وتحليلهم وتأملاتهم وتوثيق وأرشفة التجارب المعاصرة للمجتمع المدني في المنطقة, والمساهمة في إعادة تعريف المواطنة الشاملة من خلال إنشاء برامج تعليمية وتدريبية.

قائمة المحتويات

مقدمة ٤

أولًا: سياسات الحكومة الأردنية فيما يتعلق بالإغلاق ٩

المرحلة الأولى: إجراءات إيجابية ومبشرة في معظمها ٩

المرحلة الثانية: التحول لتطبيق سياسة «الحظر الذكي» ١٠

ثانيًا: سياسات القطاع الصحي ١١

ثمن التركيز على مواجهة كورونا ١١

أمر الدفاع ٢٣: الحكومة في مواجهة تكاليف العلاج في مستشفيات القطاع الخاص ١٢

حادثة السلط: إهمال يؤدي لانقطاع الأكسجين ووفاة عشرة مرضى ١٣

حملات التطعيم: محاولات الإقناع في مواجهة التضليل ١٤

ثالثًا: إجراءات الحكومة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ١٦

رابعًا: تداعيات الجائحة والسياسات الحكومية على المجتمع الأردني وعلى الفئات الأكثر ضعفًا ١٨

على مستوى الحقوق والحريات:

حماية الصحة العامة كذريعة للتقييد ١٨

أثر الجائحة على الظروف المعيشية للاجئين ٢١

أثر الجائحة على العمال المهاجرين ٢٤

أثر الجائحة على النساء ٢٦

مشاركة اقتصادية هشّة بالأساس ٢٧

الجائحة تُفاقم الهشاشة ٢٨

ارتفاع نسب العنف الأسري ٢٩

تحديات التعليم عن بُعد وتداعياته ٣١

خاتمة ٣٣

مقدمة

عندما أعلنت الحكومة الأردنية عن فرض حظر للتجول في بداية أزمة كورونا للسيطرة على انتشار الوباء، سيطر القلق على عمال المياومة؛ أي الذين يعملون بصورة غير منتظمة لقاء أجرة يومية. ففي الوقت الذي طمأنت فيه الحكومة الموظفين بأن رواتبهم لن تتأثر، لم يشعر العاملون بالمياومة وفي الاقتصاد غير الرسمي بالطمأنينة ذاتها، فلا رواتب شهرية تنتظرهم سواء خرجوا للعمل أم لم يخرجوا. تشير التقديرات إلى أنهم يشكلون ٥٢% تقريبًا من إجمالي العمالة.[١]

لم يكن لدى عمالة المياومة أي خطة للتعامل مع الظرف الطارئ، ومنهم العاملين والعاملات في المزارع بأجرة يومية لا تتجاوز بأحسن الأحوال عشرة دنانير (ما يُعادل تقريبًا ١٥ دولارًا أمريكيًا)، آملين ألا يطول أمد الأزمة والإغلاق على أن يقترضوا ثمن الأساسيات، مثل الخبز، إذا ضاقت الحالة من الأقارب والأهل.[٢]

بيد أن أمد الأزمة قد طال أكثر من المتوقع، وأبرزت كل أوجه الخلل في منظومة العدالة الاجتماعية والقطاع الصحي، والتي لم تجد لها الحكومات الأردنية المتعاقبة حلًا جذريًا، فوجدت بأن عليها التعامل معها خلال أزمة كورونا. في بدايات انتشار الجائحة، كانت استجابة الحكومة الأردنية تتلخص في إغلاق المطارات إغلاقًا تامًا، وتعليق دوام جميع أنواع المؤسسات التعليمية، ووقف جميع الفعاليات العامة والأنشطة،[٣] ومن ثم فرض حظر التجول الشامل، على أمل السيطرة على الوباء ومنعه من الانتشار.[٤]

في تلك الفترة، تولت القوات المسلحة مسؤولية ضمان الامتثال لتعليمات الحظر، فانتشرت في شوارع المملكة. للمفارقة، بدا وكأن هناك حالة شعبية من الرضا النادر عن الأداء الحكومي، عندما بدا للناس بأنها تبلي بلاءً حسنًا في التعامل مع الوباء. حزم في تطبيق الحظر، واستقبال وعزل المسافرين القادمين من الخارج في فنادق خمس نجوم على نفقة الحكومة، وعطلة مدفوعة الأجر للموظفين، ومساعدات نقدية للعاملين بالمياومة، وإن كانت ضئيلة، ومؤتمرات صحفية يومية لاطلاع الناس على المستجدات الصحية تنتهي بعبارات من قبيل **«نحن في خدمتكم ونجاحنا بالتزامكم».**

[١] ٢٠٢٠. «التعامل مع ذوي الدخل اليومي المحدود والفئات الأكثر عرضة للتهديد خلال أزمة كورونا». منتدى الاستراتيجيات الأردني. آذار.
[٢] لينا شنّك. ٢٠٢٠. «كيف تكيف عاملون من دون دخل ثابت مع أزمة كورونا؟». موقع حبر. آذار.
[٣] ٢٠٢٠. «الأردن يعلق الرحلات الجوية ويوقف الدراسة». سكاي نيوز عربية. آذار.
[٤] ٢٠٢٠. «بدء حظر تجول في كل أنحاء الأردن لمواجهة تفشي فيروس كورونا». دويتشه فيليه. آذار.

حتى نفهم حالة «الافتنان» بأداء الحكومة، والتي لم تدُم طويلًا بأي حال من الأحوال، من المهم أن ننظر إلى السياق الأوسع في الأردن، حيث تسود حالة من غياب الثقة بين المواطن والحكومة منذ زمنٍ طويل، وخلص تقرير **«حالة البلاد»** في عام ٢٠١٨، والذي يصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، إلى نتيجة مفادها أن **«تراجع وضعف أداء مؤسسات الدولة واضح، وذو آثار متراكمة، الأمر الذي عمّق فجوة الثقة بين المواطن والحكومة».**[٥]

يشعر الناس بأنهم لا يُشاركون في صناعة القرار، ولم يأتِ هذا الشعور من فراغ، فهم بالفعل لا يُشاركون في اختيار حكوماتهم، ويكتفون بالتصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب الذي لا يملك صلاحيات حقيقية لإدارة البلاد، بينما يستمر الملك في تعيين الحكومات وقبول استقالتها، فلا تكون تلك الحكومات مسؤولة أمام الشعب، الذي يُفترض بأنه مصدر السلطات بحسب الدستور الأردني.[٦]

هُناك استثناء واحد لهذه القاعدة في تاريخ الأردن الحديث، فقد كلف الملك الراحل الحسين بن طلال سليمان النابلسي، وهو رئيس الحزب الاشتراكي الفائز في انتخابات عام ١٩٥٦، بتشكيل حكومة هي الحكومة البرلمانية الوحيدة في تاريخ البلاد. بيد أن هذه التجربة لم تصمد طويلًا، وحلت الحكومة والبرلمان في السنة التالية، لتُفرض الأحكام العرفية التي استمرت حتى عام ١٩٨٩.[٧]

في ذلك العام، كان المشهد الداخلي محتقنًا في ظل الممارسات القمعية، ورفع أسعار المحروقات ورفع الدعم عن الخبز وانهيار القيمة الشرائية للدينار. كان رفع أسعار المحروقات بمثابة الشرارة التي أشعلت الغضب في محافظات الجنوب أولًا، فانطلقت الاحتجاجات منها فيما يُعرف باسم «هبّة نيسان»، التي ألغي على إثرها العمل بالأحكام العرفية، وعادت «الديمقراطية»، فأجريت انتخابات جديدة أفرزت مجلس نواب يوصف بأنه قوي ويضم رموزًا من المعارضة الأردنية ومشاركين ممثلين عن الأحزاب السياسية.[٨]

كان يُفترض أن تكون هذه هي بداية عودة الديمقراطية إلى البلاد، ولكن الأردن دخل بعدها بسنوات قليلة بمفاوضات السلام مع إسرائيل، الذي ما تزال الأغلبية من الشعب الأردني تعتبره عدوًا بالنسبة لها، إذ يرفض ٨١% من الأردنيين التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل،[٩] وما تزال تنظم الاعتصامات في العاصمة الأردنية عمّان بين الحين والآخر بالقرب من السفارة الإسرائيلية للمطالبة بإغلاقها. في عام ١٩٩٣، لجأ الأردن إلى تعديل قانون الانتخاب واعتماد نظام «الصوت الواحد»، أي الذي ينتخب كل مواطن بموجبه مرشحًا واحدًا في دائرته الانتخابية حتى وإن كانت دوائر متعددة التمثيل يفوز فيها أكثر من مرشح،[١٠] ومن ثم قام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بتوقيع اتفاقية وادي عربة في عام ١٩٩٤.

ليس سرًا أن الأردن فرض قانون الصوت الواحد للتحكم بمخرجات الانتخابات، وللحيلولة دون فوز جبهة العمل الإسلامي بأكبر عدد من المقاعد، فلطالما استخدمت السلطات الأردنية فزاعة الإسلاميين وسيطرتهم على الحكم لتخويف الناس من نتائج الديمقراطية. تعتبر هذه الغاية مُعلنة، لأن مسؤولين أردنيين رفيعي المستوى صرحوا علنًا بأنهم نصحوا النظام بالعودة إلى تطبيق نظام الصوت الواحد، حتى بعد أن قرّر النظام التخلي عنه، للغاية ذاتها.[١١]

في عام ٢٠١١، وبالتزامن مع صحوة الشعوب العربية، بدأ الناس في الأردن بالخروج إلى الشارع أيضًا والمطالبة بالإصلاح. على إثر هذه المطالبات، تم تشكيل لجنة للحوار الوطني وإجراء تعديلات دستورية، ومن ثم تم تغيير قانون الانتخاب، ولكن كل ذلك لم يغيّر الكثير على أرض الواقع.[١٢] وفي الوقت الذي بدا فيه بأن الأردنيين قد تمتعوا بحرية أكبر في التعبير عن آرائهم في ذاك العام، فإن الأعوام اللاحقة شهدت تضييقًا على حرية التعبير وعادت الحكومة إلى ملاحقة الناشطين في السنوات اللاحقة، فتبددت الانتصارات الصغيرة التي حسب الناس أنهم انتزعوها.

هكذا ظل الأردن يعيش في حالة من الانفتاح الشكلي كلما وصل الغليان الشعبي إلى مرحلة لا يمكن السيطرة عليها، ومن ثم التضييق مرة أخرى بعد أن تهدأ النفوس قليلًا. ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث في عام ٢٠١٨، حين تقدمت الحكومة الأردنية بمشروع قانون معدل لقانون

[٥] ٢٠١٨. «الأردن يعيش «أزمة مركبة» عمّقت فجوة الثقة بين المواطن والحكومة». موقع المملكة. كانون الأول.
[٦] تنص المادة (٢٤) من الفصل الثالث من الدستور الأردني على أن «الأمة مصدر السلطات».
[٧] شاكر جرار. ٢٠١٧. «إجهاض الديمقراطية الأردنية: ستون عامًا على إقالة حكومة سليمان النابلسي». موقع حبر. نيسان.
[٨] لينا شنّك. ٢٠١٢. «لولا نيسان المجيد». موقع حبر. نيسان.
[٩] تيسير النعيمات. ٢٠٢٢. «استطلاع: ٨١% من الأردنيين يرفضون التطبيع». الغد. آذار.
[١٠] أ.د محمد الحموري. ٢٠١٤. «مرة أخرى .. عن نظام الصوت الواحد وحقيقته». موقع عمون. أيلول.
[١١] ٢٠٢١. مقابلة قناة العربية مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق فايز الطراونة. نيسان.
[١٢] ٢٠١٥. «لجنة الحوار الوطني الأردني ٢٠١١». الجزيرة نت. نيسان.

الضريبة يخفض سقف الإعفاء الضريبي بشكل اعتبره الناس مجحفًا. كانت هناك دعوات شعبية للإضراب، ومن ثم خرج الناس إلى الشوارع في مظاهرات شعبية واسعة أفضت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بحكومة هاني الملقي، التي اقترحت مشروع القانون، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عمر الرزاز، الذي كان يشغل منصب وزير التربية والتعليم في الحكومة السابقة ويتمتع بشعبية لا بأس بها.[١٣]

على الرغم من أن الأمر بدا وكأنه انتصار شعبي، إلا أن ما حدث في الشهور اللاحقة أثبت أن الشارع لم ينتصر، فقد تم تمرير القانون ذاته بتعديلات طفيفة لم تُغيّر من جوهره شيئًا، كما شهدت ولاية الرزاز، الذي عُرف بمناصرته لحرية التعبير قبل استلامه لهذا المنصب، تضييقًا على النشطاء، لتظل حالة الاحتقان في تزايد مستمر. هكذا إذن، كلما شعر الأردنيون بالتفاؤل قليلًا، عادوا ليشعروا بسذاجة هذا التفاؤل بعد مدة قصيرة، إذ تقدم لهم تنازلات شكلية، بينما يظل الجوهر هو ذاته: حكومة لا يُشاركون باختيارها وخلل في منظومة العدالة الاجتماعية وعجز عن التغيير.

على المنوال ذاته، سُرعان ما تبدّدت حالة «الافتنان» -التي ذكرناها في البداية- بأداء الحكومة في السيطرة على الوباء، لتبدأ الأسئلة الحقيقية تطفو على السطح حول الجدوى من تطبيق الحظر، والتململ منه، والجاهزية الحقيقية للقطاع الصحي للتعامل مع المرضى وخطط الحكومة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية، خصوصًا وأن الحالة لم تكُن يومًا مثالية، وقد وصلت نسبة البطالة في عام ٢٠١٩، أي قبل شهور قليلة من بدء الأزمة، إلى ١٩%.[١٤]

في الصفحات التالية، يحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على السياسات التي اتبعتها الحكومة الأردنية خلال فترة الأزمة داخل القطاع الصحي وأثرها على المجتمع الأردني والمجتمعات اللاجئة وغيرها من الفئات الأكثر هشاشة، الذين كانوا بالكاد يتعايشون مع أوضاعهم قبل الجائحة، فاضطروا بعدها، شأنهم شأن نظرائهم في أغلب دول العالم، إلى المفاضلة بين الحفاظ على صحتهم وصحة مجتمعهم من جهة وضرورات البقاء من جهةٍ أخرى!

[١٣] ٢٠١٨. «استقالة رئيس الوزراء الأردني بعد خمسة أيام من ضغط الشارع»، موقع دويتشة فيليه. حزيران.
[١٤] ٢٠٢١. «وزير العمل: وصول نسبة البطالة إلى ٥٠% بين الشباب أمرٌ حقيقي»، موقع قناة المملكة. حزيران.

أولًا:
سياسات الحكومة الأردنية فيما يتعلق بالإغلاق

يتناول هذا الجزء سياسات الإغلاق التي طبقتها الحكومة الأردنية منذ بدء انتشار الفيروس في محاولة للحد من الاختلاط ونقل العدوى بإيجاز. اختلفت صرامة هذه السياسات باختلاف الحالة الوبائية, إذ منعت الحكومة الناس من التجول منعًا تامًا في بداية الأزمة, باستثناء من حصلوا على تصاريح خاصة نظرًا لطبيعة عملهم, ومن ثم خفّفت من هذه القيود شيئًا فشيئًا وصولًا إلى رفع معظمها في بداية شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠ واستبدالها بسياسات أخرى مثل «الحظر الذكي» وحظر أيام الجمعة فقط.

المرحلة الأولى: إجراءات إيجابية ومبشرة في معظمها

منذ بدايات أزمة جائحة كورونا, لجأت الحكومة الأردنية إلى تطبيق قانون الدفاع لعام ١٩٩٢, والذي يُتيح لرئيس الوزراء إعلان حالة الطوارئ استجابةً لظروف استثنائية تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة, والتي تشمل انتشار وباء, بتاريخ ١٧ مارس/آذار ٢٠٢٠, وإعلان الحظر الشامل في البلاد بعدها بأيام معدودة.[١٥]

كما اتخذ المجلس القضائي عددًا من القرارات بهدف التخفيف من الاكتظاظ في السجون الأردنية, والحد من انتشار الوباء, ومن بينها الإفراج عن جميع الموقوفين في الجنح والاستعاضة عن مذكرات التوقيف بمنع السفر, وتأجيل تنفيذ الأحكام الجزائية على كل محكوم عليه لا يزيد مجموع قيم الشيكات المحكوم فيها عن مئة ألف دينار بالإضافة إلى تأجيل حبس كل محكوم في دين مدني لا يزيد عن مبلغ مئة ألف دينار والإفراج عنهم ومنع سفرهم.[١٦]

وابتداءً من ٢٥ مارس/آذار, بدأت الحكومة بتخفيف القيود شيئًا فشيئًا, فسمحت بالتجول سيرًا على الأقدام إلى المتاجر والبقالات المتواجدة في الأحياء السكنية مع استمرار فرض حظر جزئي للتجول, إذ كانت تدق صافرات الإنذار إيذانًا ببدء سريان الحظر عند الساعة السادسة مساءً.[١٧] وقد جاء هذا القرار بعد أن فشلت تجربة إيصال الخبز للناس في بيوتهم باستخدام حافلات النقل العام, إذ شهدت هذه العملية فوضى كبيرة وتجمهر للناس بشكلٍ يُخالف الغاية المقصودة والمتمثلة بمنع الاختلاط فيما بينهم.[١٨]

[١٥] ٢٠٢٠. «بدء حظر تجول في كل أنحاء الأردن لمواجهة تفشي فيروس كورونا». دويتشه فيليه. آذار.
[١٦] ٢٠٢٠. «تقرير متخصص حول أثر جائحة كورونا على الحقوق المدنية والسياسية». المركز الوطني لحقوق الإنسان. أيار.
[١٧] محمد خير الرواشدة. «التسوق مشيًا يكسر قرار حظر التجول في الأردن». جريدة الشرق الأوسط. آذار.
[١٨] ٢٠٢٠. «تدافع على الخبز بمناطق أردنية بعد أيام من حظر صارم». موقع عربي ٢١. آذار.

وفي أواخر شهر أبريل/نيسان، سمحت الحكومة ببدء التنقل بالمركبات وفقًا لنظام «الفردي والزوجي» في المحافظات التي كان الحظر فيها ما يزال ساريًا، إذ كانت قد بدأت باتباع إجراءات مختلفة في كل محافظة بحسب تطورات الحالة الوبائية. بموجب هذا النظام، يُخصص يوم للتنقل بالمركبات التي تنتهي أرقامها برقم فردي، بينما يُخصّص اليوم التالي للمركبات التي تنتهي أرقامها برقمٍ زوجي، في محاولة أخرى للحد من الاختلاط. ومع بدء استقرار الحالة الوبائية في المملكة في شهر يونيو/حزيران، قرّرت الحكومة تخفيف معظم هذه القيود، ليُصار إلى السماح بالتنقل للجميع حتى الساعة ١٢ من بعد منتصف الليل.[١٩]

المرحلة الثانية: التحول لتطبيق سياسة «الحظر الذكي»

بعد انتهاء العمل بالحظر الشامل، لجأت الحكومة الأردنية إلى تطبيق سياسات بديلة للحد من انتشار الإصابات، خصوصًا وأن المسؤولين الحكوميين صرحوا مرارًا بأن البلاد لم تعُد تحتمل الكلفة الاقتصادية الباهظة المترتبة على فرض الحظر الشامل.

عوضًا عنه، لجأت إلى تطبيق ما أسمته بـ **«الحظر أو العزل الذكي»**، الذي يقضي بعزل المناطق التي تعتبر «بؤر انتشار للفيروس» حصرًا، دون أن يؤثر ذلك على حركة السكان في بقية أنحاء المملكة. بيد أن هذه السياسة أثرت على العاملين الذين إما يحتاجون إلى الدخول إليها أو الخروج منها للوصول إلى أعمالهم في مناطق أخرى.

عند صدور البلاغ رقم ٩ بموجب أمر الدفاع رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠، أوضح وزير العمل آنذاك نضال البطاينة بأنه «اعتبارًا من تاريخ اتخاذ القرار بعزل أي منطقة جغرافية وإلى حين صدور قرار برفع العزل، فلصاحب العمل تخفيض ما لا يزيد على (٥٠%) من الأجر الشهري للعامل المشمول بهذا البلاغ، شريطة ألا يقل الأجر بعد التخفيض عن الحد الأدنى للأجور ولا يجوز لصاحب العمل تكليف العامل بأي عمل في موقع العمل ولكنه يجوز له تكليفه بعمل عن بعد».[٢٠] هكذا وجد العديد من العمال أنفسهم مضطرين على استئجار شقق سكنية خارج تلك المناطق أو المبيت لدى أقارب لهم أو في أماكن العمل في بعض الأحيان لتمسك بمصدر دخلٍ لا يستطيعون خسارته.[٢١]

---

[١٩] هديل غبون. «الأردنيون يودّعون آخر أيام الحظر الشامل بالعودة إلى دور العبادة»، موقع سي ان ان بالعربية، حزيران.
[٢٠] ٢٠٢٠. «وزير العمل يعلن بلاغا لدوام وأجور العاملين في القطاع الخاص بالمناطق المعزولة»، الغد، آب.
[٢١] عمّار الشقيري. «عمّال وموظفون يخرجون من مناطق العزل للتشبث بأعمال هشّة»، موقع حبر، تشرين الأول.

ثانيًا:
سياسات القطاع الصحي

في هذا الجزء من الورقة، نحاول فهم أثر التركيز المكثف للجهود الحكومية على محاربة الوباء على الأشخاص المصابين بأمراض أخرى، والذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة. كما نتطرق إلى أبرز الأحداث التي شغلت الرأي العام الأردني، مثل وفاة طفلة بسبب عدم وجود سرير ووفاة عشرة مرضى كانوا مصابين بالكورونا بسبب انقطاع الأكسجين في مستشفى حكومي والتدخلات الحكومية لضبط تكاليف علاج مرضى كورونا في المستشفيات الخاصة. وأخيرًا، نلقي نظرة على حملة التطعيم الوطنية التي انطلقت في بدايات عام ٢٠٢١، وواجهت العديد من التحديات، خصوصًا في ظل رفض فئة من الناس للقاح بسبب عدم ثقتهم به.

ثمن التركيز على مواجهة كورونا

منذ بدء أزمة انتشار فيروس كورونا، واجهت وزارة الصحة الأردنية اتهامات بأنها تُهمل كل الأمراض الأخرى بشكل يؤثر أيضًا على صحة الناس، ويؤدي إلى مضاعفات يبدو أنها لم تأخذها في الحسبان.

على سبيل المثال، يعتبر مستشفى الأمير حمزة في العاصمة عمّان المركز الرئيسي لإجراء عمليات القلب في وزارة الصحة، ولكنها خُصّصت في وقتٍ ما لمعالجة مرضى كورونا بالدرجة الأولى، ما أثر سلبًا على المرضى الذين كانوا ينتظرون مواعيد عمليات القسطرة، خصوصًا وأن إجراءات التحويل إلى مستشفيات أخرى ليست بالسلاسة المطلوبة، وتعتمد بالدرجة الأولى على توفر أسرّة في المستشفيات الأخرى.[٢٢]

وبالتزامن مع ارتفاع أعداد الإصابات، قرّرت وزارة الصحة أيضًا إغلاق العيادات الخارجية التابعة لسبع مستشفيات حكومية، والتي قصدها في عام ٢٠١٩ مليون ونصف مراجع، دون أن تأخذ بالحسبان المضاعفات التي قد تترتب على تأجيل هذه المواعيد والضغط الذي ستفرضه على تلك العيادات ذاتها عند إعادة فتحها.[٢٣]

قد يبدو قرار الحكومة هذا مفهومًا للبعض، كونه يهدف إلى منع انتشار العدوى في فترة شهدت ارتفاعًا في أعداد الإصابات بالفعل، إلا أنه يظل يثير تحفظات عديدة، أبرزها أن معظم المراجعين لهذه العيادات هم من «المؤمنين صحيًا في الحكومة، وهي فئة غالبًا لا تسمح إمكانياتها المادية بالتوجه لقطاعات صحية أعلى

[٢٢] دانة جبريل. ٢٠٢١. «القسطرة القلبية: الجائحة تفاقم تأخر العلاج». حبر. فبراير/شباط.
[٢٣] دانة جبريل. ٢٠٢١. «إغلاق العيادات الخارجية وتأجيل العمليات: عن أي «سيطرة» نتحدث؟». حبر. آذار.

كلفة, وربعها من فئات الأسر الأشد فقرًا والحاصلين على المعونة الوطنية». ليس هذا وحسب, بل طلبت الحكومة من الناس الاكتفاء بمراجعة المراكز الصحية, عوضًا عن القدوم إلى العيادات, على الرغم من أن المراكز الصحية هي التي تحول هؤلاء الناس إلى العيادات لأنها تفتقر إلى أطباء الاختصاص والموارد اللازمة لعلاجهم, وكانت هناك شكوك حول قدرة الحكومة على معالجة أوجه النقص هذه في المراكز بالسرعة اللازمة.[٢٤]

في نهاية شهر أغسطس/آب من العام ٢٠٢٠, توفيت طفلة أردنية تُدعى سيرين عناية بعد انفجار في الزائدة الدودية, إذ تأخر إجراء عملية لها بسبب عدم وجود أسرة في المستشفى الحكومي الذي توجهت إليه عائلتها, والذي يُعاني من ضغط كبير على موارده في ظل تخصيص واحدة من المستشفيات الحكومية الثلاث في العاصمة لمرضى كورونا بالدرجة الأولى, وعدم شمول عائلتها بالتأمين الصحي الذي يُسعفهم في الحصول على تحويل إلى مستشفى خاص على نفقة التأمين.[٢٥]

أثارت الحادثة غضب الرأي العام الأردني الذي اتهم الحكومة بالتركيز المكثف على كورونا وإهمال الملفات الصحية الأخرى, ليرد وزير الصحة آنذاك سعد جابر بتصريحات صحفية بالقول **«إنها ضريبة العمل والنجاح.. يطالبوننا بخدمة مايو كلينك بإمكانات دولة فقيرة».**[٢٦] بدلًا من امتصاص الغضب, عاودت هذه التصريحات تأجيج غضب كثيرين, اعتبروا أن طلب سرير لطفلة في مستشفى حكومي ليس أمرًا استثنائيًا, وبأن الوزير الذي اشتهر بمقولته **«بينشف وبيموت»** في إشارة للفيروس الذي توقع بأن ينتهي إذا ما بقي الناس في منازلهم لمدة أسبوعين في بداية الجائحة قد أخفق في التعامل مع الأزمة وتخلى عن آراء الخبراء.[٢٧]

أمر الدفاع ٢٣: الحكومة في مواجهة تكاليف العلاج في مستشفيات القطاع الخاص

بعد تزايد أعداد المصابين بالفيروس, سمحت الحكومة الأردنية لمستشفيات القطاع الخاص باستقبال مرضى كورونا وعلاجهم, شريطة الالتزام بتخصيص قسم لعزل المرضى ووجود الكوادر الجاهزة للتعامل معهم حصرًا, أي بشكل منفصل عن غيرهم من المرضى, ومراعاة قواعد التعامل مع الإصابات.[٢٨]

وفي الوقت الذي اهتمت الحكومة فيه بمراقبة امتثال هذه المستشفيات لبروتوكولات العلاج, فقد رأت جهات عدة, من بينها لجنة الصحة النيابية وجمعية المستهلك الأردنية, بأنها لم تبذل جهدًا لمراقبة الكلفة المالية لهذا العلاج, والذي وصل إلى مبالغ تفوق قدرة عدد كبير من المرضى على التحمل.[٢٩]

وقد روى مرضى أنهم كانوا يُطالبون بدفع مبالغ تصل إلى ثلاثة آلاف دينار أردني في المستشفيات الخاصة, قبل إدخال المريض إليها, وذلك لكونهم مصابين بفيروس كورونا.[٣٠] وذكر البعض بأن فواتير المستشفى كانت تتعدى في بعض الأحيان عشرة آلاف دينار مقابل الإقامة فيها لمدة عشرة أيام, وهو مبلغ يُعّد كبيرًا في بلدٍ وصل متوسط الأجر الشهري للعاملين المشمولين في الضمان الاجتماعي الفعالين في القطاعين الخاص والعام فيها في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٣٥ دينارًا و٥٥٥ دينارًا بالترتيب.[٣١]

في تشرين الأول ٢٠٢٠, أعلنت الحكومة عن وضع تسعيرة موحدة لعلاج مرضى كورونا من الأردنيين وغير الأردنيين في المستشفيات الخاصة, بحيث بلغت تكلفة الإقامة لليلة واحدة في غرفة عزل الدرجة الأولى ٢٥٠ دينارًا, وبلغت في الغرفة المشتركة ١٥٠ دينارًا.[٣٢]

ومع استمرار ارتفاع أعداد الإصابات, والتخوف من عدم قدرة مستشفيات القطاع العام على استيعاب كل تلك الأعداد, لجأت الحكومة الأردنية إلى إعلان «أمر الدفاع

[٢٤] المرجع نفسه.
[٢٥] منار حافظ. ٢٠٢٠. «كيف توفيت سيرين بعد عملية متأخرة في مستشفى البشير». حبر. أيلول.
[٢٦] محمود الطراونة. ٢٠٢٠. «جابر لـ"الغد": يطالبوننا بخدمة "مايو كلينك" بإمكانات دولة فقيرة». الغد. أيلول.
[٢٧] ٢٠٢٠. «#إقالة_وزير_الصحة يتصدر الترند في الأردن». العربي الجديد. أيلول.
[٢٨] حنان الكسواني. ٢٠٢٠. «علاج "كورونا" في المستشفيات الخاصة: كلف باهظة». الغد. أيلول.
[٢٩] المرجع نفسه.
[٣٠] ليلى كلوب وبشار شرف. ٢٠٢٠. «فيروس كورونا: ٤٠٠٠ دولار عند الباب يدفعها المريض قبل دخول المستشفى الخاص في الأردن». بي بي سي عربي. تشرين الثاني.
[٣١] ٢٠٢٠. «التقرير السنوي ٢٠٢٠». المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
[٣٢] محمود الطراونة. ٢٠٢٠. «جابر يُعمم على المستشفيات الخاصة تسعيرة علاج المصابين بكورونا». الغد. تشرين الأول.

رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٠، والذي قرّر رئيس الوزراء بموجبه إصدار أمر الدفاع التالي «..أولًا: يفوض وزير الصحة بوضع اليد على أي مستشفى كليًا أو جزئيًا ومحتوياته وتكليف إداراته والعاملين فيه بالاستمرار بتشغيله لاستقبال مرضى وباء فيروس كورونا المحولين من وزارة الصحة فقط. ثانيًا: يفوض وزير الصحة بوضع تسعيرة لعلاج مرضى كورونا الذين يعالجون على نفقتهم في المستشفيات الخاصة. ثالثًا: يعاقب كل من يخالف أمر الدفاع هذا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات».[٣٣]

بطبيعة الحال، لاقى القرار ترحيبًا شعبيًا، كونه يُسهّل عملية الحصول على العلاج، بينما اعتبره رئيس جمعية المستشفيات الخاصة فوزي الحموري، والذي يملك أيضًا إحدى أكبر المستشفيات الخاصة في عمّان، «غير مبرر» في تصريحات صحفية، إذ أن المستشفيات الخاصة بحسب رأيه كانت قد وضعت كل إمكانياتها تحت تصرف الحكومة منذ بدء أزمة كورونا، ويكلف العلاج في قسم العناية المركزة مبلغًا كبيرًا نظرًا لتكاليف الأجهزة والأدوية والأطباء الاستشاريين.[٣٤]

بعد أسابيع قليلة من صدور أمر الدفاع، راجعت الحكومة التسعيرة الموحدة السابقة، وأعلنت عن تسعيرة جديدة مخفضة، تبلغ تكلفة إقامة المريض في غرفة العزل من الدرجة الأولى بحسبها ٢٢٥ دينارًا لليلة الواحدة، بينما تكون التكلفة في الغرفة من الدرجة الثانية ١٤٠ دينارًا و٣٠٠ دينار في غرفة العناية المتوسطة. أما بالنسبة لغرفة العناية المركزة، فلم يضع الإعلان سعرًا لها، ولكنه أفاد بخصم ٢٠% من إجمالي قيمة الفاتورة بحسب الأسعار المعتمدة لدى الوزارة.[٣٥]

بيد أنه وبعد شهور من الإعلان عن التسعيرة الموحدة، رصد تحقيقًا صحفيًا عدم التزام خمسة مستشفيات خاصة بالتسعيرة الحكومة، إضافة إلى طلبها دفعة مقدمة تتراوح ما بين ألفي دينار وخمسة آلاف دينار، الأمر الذي برّره البعض على أنه ضروري لضمان تحصيل الأموال في ظل قرار تأجيل حبس المدين المعمول به خلال فترة الجائحة. كما اعتبر بعض العاملين في هذه المستشفيات بأن التسعيرة غير عادلة بالأساس، كونها لا تراعي الفروقات في حالات المرضى وما يستدعيه ذلك من اختلاف في العلاج المقدم، وقد يدفع انخفاض التسعيرة بهذه المستشفيات إلى عدم تقديم خدمة جيدة للمرضى، ما يجعلهم «ضحية» للتسعيرة بدلًا من أن تنصفهم.[٣٦]

حادثة السلط: إهمال يؤدي لانقطاع الأكسجين ووفاة عشرة مرضى

لم تكد تمضي شهور قليلة على اتهام الأردنيين بأنهم **«يُطالبون بخدمة (مستشفى) مايو كلينيك»**، حتى استيقظ الأردنيون على فاجعة جديدة في مستشفى السلط، إذ انقطع الأكسجين عن مرضى كورونا متسببًا بوفاة عشرة مرضى.[٣٧]

مجددًا، أثارت هذه الحادثة غضب الأردنيين، لا من أهالي المرضى وحسب، وإنما من كل أنحاء البلاد، وخرجت على إثرها مظاهرات ليلية في العاصمة عمّان، وخصوصًا من حي الطفايلة شرقي العاصمة المعروف بنشاطه السياسي والمطلبي، تُطالب بمحاسبة المسؤولين وإسقاط قانون الدفاع، وذلك على الرغم من استمرار العمل بحظر التجول الليلي في حينه.[٣٨]

استقال وزير الصحة آنذاك نذير عبيدات بالفعل، وتم تحويل القضية إلى القضاء، ليُصدر في نهاية عام ٢٠٢١ حكمًا بالحبس ثلاث سنوات للمتهمين بالتسبب بالوفاة.[٣٩] على الرغم من صدور هذا الحكم، ظل كثيرون غير مقتنعين بأن الحكومة تفعل ما يكفي للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث، واعتبروا بأن المطلوب هو «تغيير النهج»، الذي يُقصد به تغيير طريقة إدارة شؤون البلاد برمتها، وليس إصلاحًا شكليًا هُنا وهُناك. هذا الشعار هو ذاته الذي يرفعه المحتجون في وجه حكومات متعاقبة لإرسال رسالة مفادها بأنهم يريدون أن يكون لهم دورًا في تشكيل الحكومات ومحاسبتها، وأن تكون هذه الحكومات صاحبة «الولاية العامة» على أرض الواقع، أي أنها المسؤولة الحقيقية عن إدارة شؤون البلاد، وليست مجرد «كبش فداء».

---

[٣٣] ٢٠٢٠. «أمر دفاع رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢». الجريدة الرسمية. تشرين الثاني.

[٣٤] ليلى كلوب وبشار شرف. ٢٠٢٠. «فيروس كورونا: «٤٠٠٠ دولار عند الباب يدفعها المريض قبل دخول المستشفى الخاص في الأردن»». بي بي سي عربي. تشرين الثاني.

[٣٥] ٢٠٢٠. «إعلان تسعيرة إقامة مرضى كورونا في المستشفيات الخاصة». موقع المملكة. كانون الأول.

[٣٦] محمود الشرعان. ٢٠٢١. «فواتير بآلاف الدنانير: المستشفيات الخاصة تتجاهل تسعيرة علاج مرضى كورونا». حبر. نيسان.

[٣٧] ٢٠٢١. «الأردن: استقالة وزير الصحة و«طوارىء» صحية بعد وفاة مرضى مستشفى السلط لانقطاع الأكسجين». سي ان ان العربية. آذار.

[٣٨] محمود نوفل. ٢٠٢١. «بسبب حادث مستشفى السلط.. مظاهرات في الاردن للمطالبة بإقالة الحكومة». موقع صدى البلد. آذار.

[٣٩] ٢٠٢١. «القضاء الأردني يدين مسؤولين في حادثة «مستشفى السلط»». سكاي نيوز عربية. كانون الأول.

حملات التطعيم: محاولات الإقناع في مواجهة التضليل

«اليوم آلاف المواطنين سيتلقون أحد المطعومين المعتمدين في الأردن ولهما فعالية جيدة وآمنين.. انضممنا إلى حوالي ٤٠ دولة في العالم التي بدأت بتقديم المطاعيم»[٤٠]

د. وائل هياجنة، الأمين العام لملف كورونا في وزارة الصحة الأردنية

بدأ الأردن حملته الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا في يناير/كانون الثاني من العام ٢٠٢١، بعد أيام من وصول دفعات من لقاحي «سينوفارم» و«فايزر»، واستهدف في المرحلة الأولى المسنين من ذوي الأمراض المزمنة والكوادر الطبية والصحية، ولم يخص المواطنين الأردنيين بالتطعيم فقط.

كان الأردن من أوائل دول العالم التي تبدأ بتطعيم اللاجئين، إذ يحق لأي شخص يعيش في البلاد تلقي اللقاح مجانًا، بمن في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء. وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد ذكرت في ديسمبر/كانون الأول من العام ٢٠٢١ أنه **«من بين ٨٧ دولة تعمل حاليًا على تطوير استراتيجيات وطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا، لم يلتزم سوى نصف هذه الدول (٣٩ دولة) بإدراج اللاجئين في برامجها».**[٤١]

«مرة أخرى تظهر الأردن قيادة وتضامنًا نموذجيين في استضافة اللاجئين.. أناشد جميع البلدان أن تحذو حذو الأردن وأن تدرج اللاجئين في حملات التطعيم على قدم المساواة مع المواطنين وبما يتماشى مع مبادئ الوصول الشامل للتطعيم ضد فيروس كورونا»[٤٢]

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي

على الرغم من الشمولية في إعطاء اللقاح، فقد أثبتت الأيام اللاحقة بأن الحملة الوطنية للتطعيم لم تسر بسلاسة كبيرة، فقد واجه الأردن مواقف متباينة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا، شأنه شأن بقية دول العالم. هُناك من سارع بالتسجيل في المنصة المخصصة للقاحات، بينما تأثر آخرون بالمعلومات الكاذبة المنتشرة حولها فلم يُبادروا لأخذه وأراد غيرهم الانتظار قبل اتخاذ القرار.

بحسب تقرير أعده مركز مكافحة الكراهية الرقمية الأميركي البريطاني، هناك مجموعة يُطلق عليها «دزينة التضليل» الإعلامي مسؤولة عن الغالبية العظمى من المعلومات المضللة عن الفيروس ونظريات المؤامرة المناهضة للقاح. تتألف هذه المجموعة من ١٢ شخصية وتضم أطباء ولاعب كمال أجسام ومدوّن في المواضيع الصحية ومتدين مسيحي متعصب. ويُعّد روبرت كينيدي جونيور، ابن شقيق الرئيس الأميركي الراحل جون كينيدي، أبرز هذه الشخصيات، إذ يرى بأن «هناك علاقة بين لقاحات كورونا ومرض التوحد، كما يرى أن هناك علاقة بين شبكات الجيل الخامس من الإنترنت وتفشي جائحة كورونا».[٤٣]

بيد أن تطورات انتشار الفيروس لم تدع للحكومة فرصة انتظار الجميع حتى يُقرروا بأنفسهم أخذ اللقاح. على الرغم من أن المطعوم لم يُصبح إجباريًا بطريقة مباشرة، إلا أن أوامر الدفاع المتتالية قد فرضته على كل من يريد الدخول إلى المنشآت العامة والمراكز الصحية والجامعات، وعلى موظفي القطاع العام أو العاملين في منشآت القطاع الخاص، وإلا لا يسمح لهم بالالتحاق بالعمل، وتُحسم الأيام التي لا يسمح لهم بالدوام أو العمل فيها من رصيد إجازاتهم السنوية. وإذا لم يكُن لديهم إجازات سنوية، يُعتبر هؤلاء في إجازة بدون راتب ولا علاوات، كما لا يستحقون خلال تلك الفترة أي راتب أو علاوة أو مكافأة.

أثارت أوامر الدفاع هذه الجدل في البلاد، إذ اعتبر حقوقيون بأنها قد لا تُجبر الناس بطريقة مباشرة على تلقي المطعوم، ولكنها تُعاقب من لا يريد تلقيه بحرمانه من ممارسة حقوقه الأساسية، مثل إتمام المعاملات

[٤٠] هديل غبون. ٢٠٢١. «أول الحاصلين على لقاح كورونا في الأردن..الطبيب حنانيا: «إننا في أول الطريق للتعافي»». سي ان ان العربية. يناير/كانون الثاني.
[٤١] ٢٠٢١. «كوفيد-١٩: الأردن يبدأ بتطعيم اللاجئين وزوجان عراقيان في مقدمة الحاصلين على اللقاح». موقع الأمم المتحدة. يناير/كانون الثاني.
[٤٢] ٢٠٢١. «اللاجئون يبدأون بالحصول على التطعيمات ضد فيروس كورونا في الأردن». المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يناير/كانون الثاني.
[٤٣] ٢٠٢١. «معظم المعلومات المضللة عن لقاحات كورونا مصدرها ١٢ شخصًا.. حسب تقرير جديد». الجزيرة نت. تموز.

في الجهات الحكومية. واعتبر هؤلاء بأن مثل هذه المقاربة قد تدفع الناس غير المقتنعين بإيجاد الطرق للالتفاف عليها، كتزوير شهادات التطعيم.[٤٤] وعلى الرغم أن هذا الرأي له وجاهته، فإن عدم قيام الحكومة بهذه الإجراءات سيعرض فئات أخرى لخطر الإصابة بالفيروس. ومازالت هذه الإشكالية محل جدال في العالم بين أهمية إجبارية اللقاح، وعدم إجبار الأشخاص على تلقي اللقاح، في المقابل تعرض فئات أخرى لخطر العدوى.

حتى لحظة كتابة هذه الورقة، بلغ عدد الحاصلين على جرعتي المطعوم المضاد لفيروس كورونا أربعة ملايين و٥٤٧ ألفًا،[٤٥] أي ما يُعادل ٤٤,٦% من السكان. بيد أن هُناك من يُشكّك في دقة هذه الأرقام، بعد أن كشفت تقارير صحفية عن طرقٍ متعددة للحصول على شهادات التطعيم الكاذبة، منها على سبيل المثال توفير شهادات تثبت الحصول على اللقاح مقابل مبلغ مالي يصل لخمسين دينار أردني، أي ما يعادل تقريبًا ٧٠ دولار أمريكي.[٤٦]

أيضًا لجأ أشخاص غير مقتنعين بمأمونية اللقاح، ولكنهم مجبرون على تلقيه إما لغايات السفر أو الالتحاق بالعمل، إلى وسطاء، يتفقون بدورهم مع ممرضين أو متطوعين في مراكز إعطاء اللقاح، بحيث يُدخلونهم إلى الأماكن المخصصة للتطعيم، ويسجلون بياناتهم، ويتظاهرون بأنهم أعطوهم اللقاح، بينما هم في الواقع تخلصوا من الجرعات بطريقة أخرى، واحتفظوا بالجرعات الفارغة لغايات التدقيق والتحايل على الجرد اليومي.[٤٧]

في الوقت الذي نفت فيه وزارة الصحة وجود حالات حصلت على شهادات تطعيم دون تلقي اللقاح، فقد أقر مركز إدارة الأزمات بوجود مخالفات عزاها إلى «تعدد أطراف منظومة الحملة الوطنية للتطعيم والتي تتكون من كوادر وزارة الصحة والأجهزة الأمنية بالإضافة إلى مركز إدارة الأزمات ومؤسسات حكومية وأطباء من القطاع الخاص، ومتطوعين يتراوح عملهم بين تنظيم دخول طالبي الحصول على اللقاح أو إعطائه لهم بشرط أن يكونوا من طلبة كليات الطب أو المهن الطبية المساعدة».[٤٨]

[٤٤] وائل البتيري. ٢٠٢٢. «هل حرم أمر الدفاع (٣٥) الأردنيين من حقوقهم الأساسية؟». عربي ٢١. يناير/كانون الثاني.
[٤٥] ٢٠٢٢. «إحصائية الكوفيد-١٩ في الأردن». موقع وزارة الصحة الأردنية. تموز.
[٤٦] بديعة الصوان وعهود محسن. ٢٠٢١. «الهروب من اللقاح... تجارة شهادات تطعيم كورونا في الأردن». العربي الجديد. آب.
[٤٧] المرجع نفسه.
[٤٨] المرجع نفسه.

ثالثًا:
إجراءات الحكومة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

منذ بدء أزمة كورونا في الأردن، اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة آثار الجائحة على الأوضاع المعيشية للسكان.

ابتداءً، قامت الحكومة بتطوير برنامج جديد للطوارئ يستهدف خصيصًا العاملين في القطاع غير المنظم وإيصال المساعدات بشكل عاجل من خلال المحافظ الالكترونية لحوالي ٢٥٠ ألف مستفيد،[٤٩] وأطلقت صندوق **«هِمة وطن»** لاستقبال التبرعات من الأفراد والمؤسسات الهادفة لدعم جهود الحكومة في مواجهة الجائحة، بحيث يندرج تحت الصندوق ثلاثة حسابات مقسمة كالآتي: حساب يختص بالتبرعات التي تزيد قيمتها عن مائة ألف دينار، وحساب آخر يستقبل التبرعات لوزارة الصحة، بينما يُخصص الحساب الثالث المسمى **«حساب الخير»** لتلقي التبرعات الخاصة بجهود المساعدة الاجتماعية للعائلات المحتاجة.[٥٠]

حتى شهر أغسطس/آب من العام ٢٠٢٠، أنفق حوالي ٧٠% من التبرعات التي حصل عليها الصندوق على قطاع المساعدات الاجتماعية، إذ أنفق ٩٦,١% من هذه التبرعات على المساعدات النقدية، بينما شكل الإنفاق على المساعدات العينية ما نسبته ٢,٦%، وخصصت النسبة المتبقية لدعم إعادة الأردنيين العالقين في الخارج.[٥١]

كما حاولت منع فقدان الوظائف خلال الأزمة، فأصدرت أوامر الدفاع التي تمنع تسريح الموظفين طيلة فترة الأزمة، وسمحت بتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي من ٢١,٧٥% إلى ٥,٢٥% من أجر العامل، وقدمت العديد من البرامج عن طريق مؤسسة الضمان الاجتماعي، من بينها ما يتيح للعاملين المتعطلين عن العمل بسبب الجائحة السحب من صندوق التعطل.[٥٢] وقد بلغ عدد المستفيدين من «بدل التعطل» ١٤٩ ألف مشترك و١٠٣ آلاف مشترك في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي.[٥٣]

[٤٩] 2020. "JORDAN'S NATIONAL SOCIAL PROTECTION RESPONSE DURING COVID-19". Jordan Strategy Forum & UNICEF. August.

[٥٠] المرجع نفسه.

[٥١] المرجع نفسه.

[٥٢] ٢٠٢٠. «الضمان توضح برنامج مساند». وكالة أنباء بترا. نيسان.

[٥٣] ٢٠٢٢. «(١٠٣) آلاف مؤمن عليه استفاد من بدل التعطل عن العمل خلال العام ٢٠٢١ بمبلغ إجمالي (٩٤,٥) مليون دينار». مؤسسة الضمان الاجتماعي. يناير/كانون الثاني.

«كثير من العمال كانوا لا يقدمون شكاوى عندما يُفصلون من العمل حرصًا منهم على إمكانية عودتهم إلى العمل بعد انتهاء الجائحة وآثارها أو إمكانية حصولهم على فرص عمل أخرى دون تشويش من أصحاب العمل»[٥٤]

حمادة أبو نجمة، رئيس مركز بيت العمال في الأردن

على الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات للتخفيف من حدة آثار الجائحة، يرى خبراء بأن الحكومة لم تفلح في مواجهة الفقر والبطالة الناتجين عن الأزمة بفعالية، ويعتبرون بأنها اعتمدت في معظم هذه الإجراءات على أموال مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي تُعد من أموال العمال وأصحاب العمل، وليست من الحكومة، التي كانت صاحبة القرار بإصدار أوامر الدفاع فقط، ولكنها ليست الجهة الممولة.[٥٥] كما أن المساعدات المخصصة للعاملين في القطاع غير المنظم لم تشمل غير الأردنيين.

في عام ٢٠٢٠ لوحده، أنهيت خدمات ١٩١ ألف عامل، بينما يبلغ عدد من يفقدون وظائفهم ما بين ٣٠ إلى ٣٥ ألف فرد بالحد الأقصى في الوضع الطبيعي، ما يعني بأن البنود المتعلقة بمنع إنهاء خدمات العمال خلال فترة الجائحة لم تكُن مفعلة، ولم تكُن الرقابة على تنفيذها بالمستوى المطلوب.[٥٦]

علاوة على ما سبق، لم يكُن هناك أموال كافية للتعامل مع الأزمة في صندوق التعطل، الذي يُعّد من أهم الصناديق في مؤسسة الضمان الاجتماعي، عند بدء الجائحة، إذ كانت تعديلات سابقة لقانون الضمان الاجتماعي قد أتاحت للمشتركين السحب من الصندوق لغايات التعليم والصحة، ما يعتبره أبو نجمة ممارسة خاطئة تستنزف أموال الصندوق، بينما كان من المفترض أن يظل مخصصًا للكوارث والأزمات.[٥٧]

وأخيرًا، تأثرت مؤسسات القطاع الخاص نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين على إثر القرارات الحكومية التي سمحت بتخفيض أجور العاملين، ما عمّق الأزمة وزاد من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه المؤسسات.[٥٨]

[٥٤] مقابلة عبر تطبيق زووم مع كاتبة الورقة البحثية بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[٥٥] المرجع نفسه.
[٥٦] المرجع نفسه.
[٥٧] المرجع نفسه.
[٥٨] ٢٠٢١. ملخص واقع سوق العمل الأردني لعام ٢٠٢٠. مركز بيت العمال.

رابعًا:
تداعيات الجائحة والسياسات الحكومية على المجتمع الأردني وعلى الفئات الأكثر ضعفًا

يتناول هذا الجزء من الورقة تداعيات جائحة كورونا على أبرز الحقوق المدنية لأفراد المجتمع, بما في ذلك حق التعبير عن الرأي, والانتهاكات التي تعرض لها الأردنيون والمقيمون بحجة أن البلاد تمر بظرف طارئ. كما يلقي الضوء على أثر السياسات المتبعة على حيوات الفئات الأكثر ضعفًا, بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون والنساء, إلى جانب أثر التحول للتعليم عن بُعد على الطلبة غير القادرين على مواكبة هذا التغيير, ففي الوقت الذي يُعتبر فيه التعليم حقًا للجميع, أصبح يتطلب خلال فترة الجائحة موارد لا تتوفر للجميع.

على مستوى الحقوق والحريات: حماية الصحة العامة كذريعة للتقييد

«على السلطات الأردنية الوفاء بالتزامها بعدم الانتقاص من الحقوق الأساسية في ظل حالة الطوارئ وضمان أن تكون جميع الإجراءات المتخذة ضرورية ومتناسبة مع التهديد الذي تفرضه الجائحة. الاختبار الحقيقي لأي دولة يكمن في طريقة تعاملها مع مواطنيها في أوقات الأزمات»[09]

مايكل بَيْج,نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش

في عام ٢٠١٩, وقبل بدء انتشار فيروس كورونا, حل الأردن في المرتبة ١١٤ عالميًا من أصل ١٦٧ دولة يغطيها مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة لمجموعة «إيكونوميست», وصُنّف على أنه من الأنظمة «السلطوية».[10] أما بالنسبة لحرية الصحافة تحديدًا, فقد حل في العام ذاته في المرتبة ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة يغطيها مؤشر حرية الصحافة

[09] ٢٠٢٠. «الأردن: إعلان حالة الطوارئ الحكومة تعد باحترام الحقوق خلال الاستجابة لـ«فيروس كورونا»». هيومن رايتس ووتش. آذار.

[10] 2020. "Democracy Index 2019 A year of democratic setbacks and popular protest". The Economist Intelligence Unit.

الصادر عن منظمة «مراسلون بلا حدود».[٦١] في ضوء هذه المؤشرات، لم يكُن مستغربًا أن يثير إعلان الحكومة عن نيتها لفرض قانون الدفاع خشية كثيرين من إساءة استخدامه للتضييق على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين.

«عندما أعلن عن تطبيق قانون الطوارئ، لم يكُن ذلك مستغربًا، وكان متوقعًا كحال دول العالم أجمع للتعامل مع هذه الجائحة، ولكن نحن المعنيون بموضوع الحريات وحقوق الإنسان كنا نعلم جيدًا بأن الدولة سوف تستخدم بنود هذا القانون والأسباب الموجبة له لكي تتحكم بصورة أكبر بالمجتمع المدني وتتحكم بصورة أكبر بالخطاب المقدم للجمهور»

محمد شما، صحفي مهتم بحقوق الإنسان ومراسل منظمة «مراسلون بلا حدود» في الأردن[٦٢]

وفي مقابل هذه المخاوف، تعهّد رئيس الوزراء آنذاك عمر الرزاز بتطبيق القانون في «أضيق الحدود»، وأكد للأردنيين في حينه بأن حقوقهم السياسيّة كمواطنين، وحقهم في التعبير عن آرائهم، وفي ملكياتهم الخاصّة لن تمسّ،[٦٣] بيد أن حدوث انتهاكات عديدة طيلة فترة الجائحة قد أكد مخاوف النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان من إساءة استخدام القانون.

من خلال تحديد مصادر المعلومات، وغياب الفعاليات أو النشاطات العامة التي تنفذها مؤسسات إعلام معينة أو منظمات المجتمع المدني، استطاعت الحكومة أن تسيطر على المحتوى الإعلامي، الذي لم يعكس إلا أنشطتها خلال الأزمة.[٦٤] كما أشرنا في المقدمة، كانت هناك حالة من «الاحتفاء» المبالغ به بإجراءات الحكومة من قبل فئة واسعة من الناس في بداية الأزمة، إذ انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي المنشورات التي تُعبّر عن الفخر بالحكومة، وكثيرًا ما قوبل منتقدو هذه الإجراءات باتهامات تطعن في وطنيتهم وتعتبر بأنهم سلبيون لا يُقدّرون أي جهد حكومي. وامتدت هذه الحالة لتشمل بعض وسائل الإعلام المحلية التي بالغت في الثناء على أداء وزير الصحة آنذاك سعد جابر، فأصبح كثير الحضور في المقابلات التلفزيونية للحديث عن جهود الوزارة أو حتى عن حياته الشخصية في بعض الأحيان، على اعتبار أنه «شخصية محبوبة» تتمتع بـ «كاريزما» بسبب أسلوبه الذي وصفوه بأنه **«قريب من الناس»**.

في أشهر الأزمة الأولى، ظهر وزير الصحة وهو يغادر مقر المحطة التلفزيونية برفقة المذيع الذي استضافه، ليجد تصفيقًا حارًا من الحضور تقديرًا لجهود الحكومة. في مقابل ذلك، كانت قناة «رؤيا» المحلية قد عرضت تقريرًا يتناول هموم عمال المياومة الذين تأثروا سلبًا بقرار الحظر، فتساءل بعضهم إن كانت الحكومة، بمنعهم من العمل، تدفعهم باتجاه اللجوء إلى طرق غير مشروعة لكسب الرزق، كالتجارة في الممنوعات. على إثر إذاعة هذا التقرير، تم توقيف مدير القناة فارس الصايغ ومدير الأخبار محمد الخالدي، إذ اعتبرت الحكومة بأن التقرير حمل **«إساءة لمحاولات الدولة الأردنية وجهودها في السيطرة على وباء كورونا».**[٦٥]

كما تم توقيف الصحفي البنغالي المقيم في الأردن سليم عكاش، على خلفية مشاركته في تقرير تناول مشاكل العمال البنغاليون خلال فترة الحظر أيضًا. بحسب شمّا، الذي وثّق هذه الحادثة في إطار عمله في منظمة «مراسلون بلا حدود»، كان عكاش يُحاول إيصال صوت أبناء بلاده الذين كانوا يواجهون ما يُشبه «المجاعة» خلال الأزمة، ولكن تم ترحيله إلى بلاده بعد توقيف دام حوالي سنة ونصف.[٦٦]

[٦١] ٢٠١٩. «المؤشر العالمي لحرية الصحافة». مراسلون بلا حدود.
[٦٢] مقابلة عبر تطبيق زووم مع كاتبة الورقة البحثية بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٢.
[٦٣] ٢٠٢٠. «الرزاز: سيتم تطبيق قانون الدفاع في أضيق الحدود». الغد. آذار.
[٦٤] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الصحفي المهتم بحقوق الإنسان ومراسل منظمة «مراسلون بلا حدود» في الأردن محمد شما بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٢.
[٦٥] ٢٠٢٠. «توقيف مالك قناة رؤيا والمذيع الخالدي على ذمة التحقيق». رؤيا نيوز. نيسان.
[٦٦] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الصحفي المهتم بحقوق الإنسان ومراسل منظمة «مراسلون بلا حدود» في الأردن محمد شما بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٢.

على إثر هذه الانتهاكات, انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش **«عدم تسامح السلطات الأردنية مع أي انتقاد لإجراءاتها لمواجهة فيروس كورونا المستجد»,**[٦٧] خصوصًا وأن أمر الدفاع رقم ٨ الصادر في ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٠ بموجب حالة الطوارئ قد حظر **«نشر أو إعادة نشر أو تداول أي أخبار عن الوباء من شأنها ترويع الناس أو إثارة الهلع بينهم عبر وسائل الإعلام أو الاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي».**[٦٨]

وفي وقتٍ لاحقٍ من العام ٢٠٢٠, أوقفت السلطات الصحفي جمال حداد, بعد أن كتب مقالًا بعنوان **«وماذا عن الشعب!! هل وصل تطعيم فايزر سرا ويُلقح كبار المسؤولين في الحكومة الأردنية فقط».** ردًا على هذه الحادثة, استنكرت لجنة حماية الصحفيين الدولية «لجوء السلطات الأردنية إلى محكمة أمن الدولة من أجل الرقابة على الأخبار المتعلقة بوباء كورونا, معتبرة إنه كان بإمكان السلطات الأردنية أن تجيب بشكل شفاف على الأسئلة التي طرحها جمال حداد في مقالته الصحفية, بدلًا من تحويله للمحكمة».[٦٩]

> «في ذلك الوقت كان انتقاد الواقع الصحي في الأردن خطًا أحمر»[٧٠]
>
> محمد شما, صحفي[٧١]

لم تكُن وسائل الإعلام الحكومية وشبه الحكومية هي الوحيدة التي فشلت في مهمتها أثناء الأزمة, بل أخفقت وسائل إعلام مستقلة أيضًا في مناقشة القضايا النقدية, واكتفت بتقديم نقد متواضع بلغة «مائعة» تُجمّل بعض الكلمات لتجنب التعرض للمساءلة في ظل تطبيق قانون الطوارئ. يعتبر شما, الذي كان مسؤولًا عن مكتب عمّان في منظمة صحفيون بلا حدود في حينه, بأن وسائل الإعلام كانت تتذرع بصعوبة الحركة والوصول إلى المصادر في ظل الإغلاقات المستمرة وصعوبة الحصول على تصاريح للصحفيين, ولكنه يعتقد بأن السبب الحقيقي يكمن في الخوف من فتح باب النقاش حول السياسات الحكومية. وفي الوقت الذي رفضت فيه جهات إعلامية نشر تقارير صحفية عمل على إنجازها الصحفيون المتعاونون مع المنظمة, نشرت وسائل أخرى هذه التقارير بخجل, وتعمدت أن تظهرها أسفل الصفحة الرئيسية, تجنبًا مرة أخرى للتبعات من قبل الحكومة.[٧٢]

بعد عامين من بدء الأزمة, واستقرار الوضع الوبائي إلى حدٍ كبير في الأردن وغيره من دول العالم, وإلغاء معظم, إن لم يكن كل القيود المفروضة بسبب الجائحة, باستثناء قانون الدفاع الذي ما يزال نافذًا حتى لحظة كتابة هذا التقرير, ما يدفع بالتساؤل مجددًا حول الغاية الحقيقية من الاستمرار في تطبيقه.

يعتبر مراقبون بأن الحكومة استخدمته في أكثر من موقع للانتقام من خصومها, كما هو الحال مع نقابة المعلمين, التي كان أفرادها قد نظموا في العام ٢٠١٩ إضرابًا عن العمل للمطالبة بحقوقهم. في شهر يوليو/تموز من العام ٢٠٢٠, حلّت الحكومة الأردنية نقابة المعلمين بصورة غير قانونية, وقامت باحتجاز حوالي ٧٢٠ معلمًا عدة ساعات بحجة تطبيق أوامر الدفاع أثناء الاحتجاجات التي رافقت الأزمة. ولعل هذا المثال هو أبرز ما تستشهد به الجهات الحقوقية, مثل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان, لحث الحكومة على وقف العمل بقانون الدفاع والاكتفاء بالصلاحيات التي يمنحها إياها قانون الصحة العامة في حال تراجع الوضع الوبائي مجددًا.[٧٣]

[٦٧] ٢٠٢٠. «هيومن رايتس ووتش: على السلطات الأردنية عدم استغلال كورونا لتقييد حرية التعبير». مونت كارلو الدولية. أيار.
[٦٨] ٢٠٢٠. «نص أمر الدفاع رقم ٨». الرأي. نيسان.
[٦٩] ٢٠٢٠. «جمال حداد: الإفراج عن صحفي ألقي القبض عليه بعدما كتب عن تلقيح كبار المسؤولين سرا في الأردن». بي بي سي عربي. كانون الأول.
[٧٠] مقابلة عبر تطبيق زووم مع كاتبة الورقة البحثية بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٢.
[٧١] محمد شما صحفي أردني مهتم بحقوق الإنسان وهو أيضًا مراسل منظمة «مراسلون بلا حدود» في الأردن
+المرجع نفسه
[٧٣] ٢٠٢١. «الأردن.. لا مبرر لاستمرار العمل بقانون الدفاع في ظل تحسّن الوضع الوبائي». المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. تشرين الأول.

أثر الجائحة على الظروف المعيشية للاجئين

«لم تكن المساعدات كافية، لربما كنا نحصل على مساعدة مرتين بالشهر من أصدقائي، ولكن ماذا بعد.. لم تكُن المساعدات كافية، ولكنها ساعدتنا على تخطي فترة من الحظر، ولكن لم يعُد هناك مساعدات أو أي شيء آخر بعد ذلك، وكان علينا أن نخرج للعمل حتى وإن كنا مخالفين»[٧٤]

ريما،[٧٥] لاجئة سورية (٤٧ عامًا)

لم تكُن حالة ريما وأسرتها مستقرة يومًا قبل الجائحة، لتساعدهم على الصمود في وجهها، فلم يكُن لديهم مصدر دخل ثابت سوى المساعدة التي يحصلون عليها من برنامج الغذاء العالمي البالغة ١٣٠ دينارًا تقريبًا (ما يُعادل ١٨٣ دولارًا أمريكيًا)، والتي كان يُفترض بها أن تكفي لإعالة أسرة مكونة من سبع أفراد، أحدهم يُعاني من إعاقة ويحتاج لمصاريف رعاية إضافية.[٧٦]

لجأت العائلة أثناء الجائحة إلى إنفاق المبلغ المخصص للمساعدة الغذائية لتغطية إيجار المنزل، والذي كان من أولوياتهم، ليواجهوا من بعدها صعوبة في تأمين المأكل والمشرب. في بدايات الجائحة، استطاعت ريما تأمين مساعدات بسيطة من الأصدقاء بضع مرات، وتلقت العائلة مساعدة من المفوضية، إلا أنهم اضطروا لإنفاقها لسداد الديون المتراكمة.

بعد أن طالت مدة الإغلاقات، لم تعُد المساعدات متوفرة، فكان لا بد لأفراد العائلة أن يخرجوا للعمل، حتى من دون امتلاك تصاريح عمل رسمية، وحتى وإن اضطروا للتأخر عن موعد بدء الحظر الليلي الجزئي. بعد سنتين من الجائحة، وتراكم الديون، وجدت ريما نفسها مضطرة للقبول بعمل في متجر للملابس لمدة عشر ساعات يوميًا مقابل ثلاثة دنانير (ما يُعادل ٤ دولارات أمريكية) لتساعد في إعالة أسرتها. تعتبر ريما بأن الأجر الذي تتقاضاه، والذي يقل عن الحد الأدنى للأجور في الأردن، لا يتناسب مع الجهد الذي تبذله، ولكن ليس لديها خيارات أخرى.[٧٧]

"Winter is coming: Za'atari refugee camp, Jordan" by DFID - UK Department for International Development is licensed under CC BY-NC-ND 2.0.

[٧٤] مقابلة مع كاتبة الورقة البحثية عبر تطبيق زووم بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٢٢.
[٧٥] اسم مستعار
[٧٦] مقابلة مع كاتبة الورقة البحثية عبر تطبيق زووم بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٢٢.
[٧٧] المرجع نفسه

بحسب آخر تحديث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **يستضيف الأردن اليوم حوالي ٧٦٠ ألفًا من اللاجئين وطالبي اللجوء، ويعيش حوالي ٨٣% منهم في المناطق الحضرية خارج المخيمات.** لا يشمل هذا الرقم اللاجئين الفلسطينيين، الذين يحصلون على خدمات مختلفة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويتمتعون بأوضاع قانونية مختلفة، نظرًا لأن جزءًا منهم يحمل الجنسية الأردنية أساسًا.

أما بالنسبة للمسجلين في المفوضية، فيُشكل اللاجئون السوريون النسبة الأكبر منهم، إذ يصل عددهم إلى حوالي ٦٧٥ ألفًا، ومن ثم يليهم اللاجئون العراقيون البالغ عددهم حوالي ٦٦ ألفًا، ثم اليمنيون وتعدادهم حوالي ١٣ ألفًا، ثم السودانيون بتعداد يصل لحوالي ٥٦٠٠ فردًا، بينما يُشكّل اللاجئون من الصومال النسبة الأدنى منهم، إذ يبلغ عددهم ٦٥١ فردًا فقط.[٧٨]

جاء السواد الأعظم من هؤلاء اللاجئون إلى الأردن حفاظًا على حياتهم وحياة أفراد أسرهم، ويهدفون لإتمام معاملة إعادة التوطين في بلدٍ ثالث وحسب، أي أنهم اعتبروا الأردن مجرد محطة «ترانزيت».[٧٩] بيد أن إجراءات إعادة التوطين استغرقت وقتًا أطول بكثير ممّا توقعوه، فوجدوا أنفسهم «عالقين» في الأردن، لا هم قادرين على العودة إلى بلدانهم الأم بسبب الخوف على أمانهم الشخصي ولا هم قادرين على البقاء في الأردن بسبب سوء ظروفهم المعيشية فيه حتى قبل بدء الجائحة.

في الوقت الذي يعاني كل اللاجئين من أوضاع هشة، فإن حالتهم في الأردن تتباين بحسب الجنسية. يسمح الأردن لحاملي الجنسية السورية مثلًا، حتى وإن كانوا من اللاجئين أو طالبي اللجوء المسجلين في المفوضية، بإصدار تصاريح عمل، ويُعّد ذلك من ضمن التسهيلات التي اتفقت عليها السلطات الأردنية مع الجهات المانحة. أيضًا هُناك معلومات وإجراءات واضحة على موقع المفوضية تُرشدهم حول كيفية الحصول على هذا التصريح للعمل في المهن المفتوحة لغير الأردنيين، التي تُحددها وزارة العمل الأردنية وتتغيّر باستمرار.[٨٠]

في المقابل، لا يستطيع اللاجئون من جنسيات أخرى، مثل السودانية والصومالية والعراقية، الحصول على تصريح عمل قانوني بالسهولة ذاتها، إذ يكاد يكون من المستحيل أحيانًا الموافقة على طلبهم من قبل السلطات الأردنية، كما أنهم يُخاطرون في حال الحصول على تصريح بالفعل بخسارة الاعتراف بهم كلاجئين في المفوضية، ممّا يُبدّد آمالهم بالحصول على إعادة التوطين ويُهدّد الحماية التي يحصلون عليها بموجب هذا الاعتراف أيضًا.[٨١]

في تصريحات صحفية سابقة، ذكرت رئيسة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية سمر محارب بأن هناك **«تمييز دائمًا نتحدث عنه، هناك تمييز لصالح اللاجئ السوري أو الجنسية السورية، فتحوا لهم مهنًا من أجل التشجيع، مثل قطاع الزراعة، وقطاع الإنشاءات أو العمل مع المنظمات مثلًا، بإمكانك أن تستخرج تصريح عمل للسوري، ولكنه مستحيل للسوداني».**[٨٢]

على الرغم من هذه القيود المفروضة عليهم، لم يجد كثيرون من اللاجئين، وخصوصًا من غير السوريين، خيارًا آخر سوى الخروج إلى سوق العمل، حتى وإن عرضهم ذلك للتوقيف من قبل السلطات، وإجبارهم على توقيع تعهد يفيد بعدم العودة إلى سوق العمل وأحيانًا دفع المال لكفيل أردني يُخرجهم من السجن. ليس هذا وحسب، بل إن كثيرين أيضًا تعرضوا لاستغلال من قبل أصحاب العمل، الذين لم يدفعوا لهم في بعض الأحيان أجورهم، ولم يستطيعوا فعل أي شيء لاستعادتها.[٨٣]

[٧٨] 2022. "Registered People of Concern Refugees and Asylum Seekers in Jordan". UNHCR. May.

[٧٩] لينا شنّك. ٢٠٢١. «ترانزيت في عمّان». منصة كيرنينغ كلتشرز. آب.

[٨٠] «تصاريح العمل للاجئين السوريين في الأردن». المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن.

[٨١] دلال سلامة. ٢٠٢١. «اللجوء من صنعاء إلى عمّان: «جذوري تركتها في اليمن»». موقع حبر. أيلول.

[٨٢] لينا شنّك. ٢٠١٩. «سودانيون في الأردن لاجئون بانتظار التوطين». موقع عمّان نت. نيسان.

[٨٣] لينا شنّك. ٢٠١٩. «الشغل ممنوع: كيف نعيش؟». منصة صوت.

الأمر لا يتعلق بقانونية العمل فقط، بل إن اللاجئين من الجنسيتين السودانية والصومالية يتعرضون لتمييز على أساس اللون يجعل مسألة اندماجهم في المجتمع الأردني أصعب من غيرهم، ومن ذلك مناداتهم بألقاب تشير إلى لون بشرتهم بطريقة مهينة. تعليقًا على هذا التمييز، ذكرت محارب بأنه لا يقتصر على السلطات، و**«إنما من قبل المجتمع أو القطاع المشغل، فتجد أنهم ينظرون إلى أصحاب البشرة السمراء على أنهم يستحقون مهن أقل قيمةً أو رواتب أقل أو يعتبرون أنهم أقل ثقافة».** وقد أقدم شابان سودانيان في الأردن على الانتحار لأسباب مشابهة.[٨٤]

لا يخفى على المراقبين خشية الكثير من اللاجئين من مجرد الاقتراب من السلطات، فهناك تجربة سابقة مريرة مروا بها عندما نظموا اعتصامًا في نهاية عام ٢٠١٥ بالقرب من مبنى المفوضية في العاصمة عمّان، مطالبين بتسريع إجراءات إعادة التوطين.[٨٥] فضّت السلطات الأردنية هذا الاعتصام بالقوة، وقامت بترحيل المئات من السودانيين إلى بلدهم الأم، ما أثار انتقادات منظمات حقوقية اعتبرت أن ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية فيه انتهاك صارخ لحقوقهم.[٨٦]

هكذا كانت أوضاع اللاجئين في الأردن هشة بالأساس، لتأتي جائحة كورونا وتُفاقم من هشاشة هؤلاء، شأنهم في ذلك شأن الأردنيين من ذوي الدخل المحدود أيضًا. على الرغم من أن الغالبية العظمى من اللاجئين المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعيشون خارج المخيمات، إلا أن ظروف المعيشة الصعبة في حالتهم هي القاعدة لا الاستثناء بالنسبة لمعظم هؤلاء.[٨٧]

“Winter is coming: Za’atari refugee camp, Jordan” by DFID - UK Department for International Development is licensed under CC BY-NC-ND 2.0.

[٨٤] لينا شنّك. ٢٠١٩. «سودانيون في الأردن لاجئون بانتظار التوطين». موقع عمّان نت. نيسان.
[٨٥] ٢٠١٥. دانة جبريل. «الأردن ينفّذ قرار ترحيل ٨٠٠ لاجئ سوداني قسريًا إلى بلادهم». موقع حبر. كانون الأول.
[٨٦] ٢٠١٥. «الأردن يرحّل طالبي لجوء سودانيين». هيومن رايتس ووتش. كانون الأول.
[٨٧] 2021. “COVID-19 Emergency Assistance in Jordan Post-Distribution Monitoring Report”. UNHCR.

خلال فترة الجائحة، قدمت المفوضية المساعدة لأكثر من ٧٠ ألف أسرة للمساعدة في تغطية النفقات الثابتة مثل الإيجار، إذ استهدفت تحديدًا اللاجئين وعائلاتهم ممّن تأثروا بشدة بالجائحة ولم يكونوا من ضمن المنتفعين من المساعدات النقدية المنتظمة في السابق. وفي تقرير يوثق تقييم أثر تلك المساعدات، سلطت المفوضية الضوء على آليات التكيف التي اتبعها المستجيبون من اللاجئين في الأيام التي سبقت إجراء الاستبيان، ليتبيّن بأن نسبة اللجوء إلى تلك الآليات لإطعام أنفسهم وعائلاتهم ظلت مرتفعة.[٨٨]

ذكر ٩٤% من المستجيبين بأنهم اعتمدوا على أنواع أقل كلفة ويفضلونها بدرجة أقل من الطعام، وقال ٤١% منهم بأنهم لجأوا إلى استعارة الطعام من آخرين، بينما ذكر ٣٩% منهم بأنهم قللوا من استهلاك الطعام للراشدين ليتمكنوا من توفيره للأطفال.[٨٩]

تُشير البيانات إلى أن ٨٣% منهم قد قللوا من المصاريف الأخرى على الصحة أو التعليم لإعطاء الأولوية للغذاء، وتخلف ٦٧% منهم عن دفع الإيجار و/أو الديون لتلبية الحاجات الأخرى، كما لجأت النسبة ذاتها إلى أخذ قروض جديدة أو الاستدانة بطرق أخرى، وقام ٥٩% منهم بشراء الغذاء بالدين أو استدانة المال لشراء الغذاء من غير أقاربهم. وعلى نحو يثير القلق، أشار ٣٤% من المستجيبين إلى أنهم انخرطوا في أنشطة تعرضهم هم أو أفراد آخرين من الأسرة للخطر، وقد يشمل ذلك الأنشطة غير القانونية، مثل الاتجار بالجنس، أو المخدرات، أو الزواج المبكر، أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة. بحسب التقرير ذاته، فإن غالبية الأسر قادرة على تلبية أقل من نصف احتياجاتها فقط، ويعود ذلك جزئيًا إلى آثار جائحة كورونا.[٩٠]

تفيد الأرقام الصادرة عن دائرة قاضي القضاة والمحاكم إلى ارتفاع نسب وأعداد عقود تزويج القاصرات على إثر انتشار جائحة كورونا، حيث بلغت النسبة ١١,٨% خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي تؤكده المتحدثة باسم المفوضية الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن ليلي كارلايل، «حيث لجأ اللاجئون/ات بشكل متزايد إلى **«آليات التكيّف السلبيّة مع الوباء»**، بما في ذلك تزويج الأطفال، حيث تضطر العائلات إلى اتخاذ خيارات صعبة بسبب وضعها المالي».[٩١]

علاوة على ذلك، أغلقت مراكز طبية ممولة من مؤسسات إغاثية تطوعية ومنظمات دولية أبوابها في وجه اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية والمخيمات السورية، ما أثر سلبًا على قدرة المرضى والمصابين بالأمراض المزمنة على الوصول إلى الرعاية الصحية التي يحتاجونها. ويعود السبب في ذلك إلى تبدل أولويات الدول التي تقدم التبرعات، والتي أعطت الأولوية لعلاج مواطنيها أثناء أزمة كورونا، ليأتي ذلك على حساب الدعم المقدم للاجئين في الأردن ودول الجوار. لم يعُد أمامهم سوى اللجوء إلى وزارة الصحة الأردنية أو القطاع الخاص أو البحث عن مؤسسات إغاثية جديدة، فيتكبدون نفقات لا يستطيعون تحملها، حتى وإن كانت وزارة الصحة تساوي بين اللاجئ والأردني غير المؤمن صحيًا في المرافق الصحية التابعة لها.[٩٢]

ما يزال مشوار اللاجئين للتعافي من آثار الجائحة محفوفًا بالمخاطر، خصوصًا في ظل تشديد السلطات الأردنية للرقابة على العمالة المخالفة وضبابية المستقبل الذي ينتظرهم، فموعد مغادرتهم إلى بلدان ثالثة ما يزال مجهولًا.

أثر الجائحة على العمال المهاجرين

ابتداءً من السبعينيات من القرن الفائت، بدأ الأردن باستقبال العمالة الوافدة للقيام بأعمال لا يُقبل عليها الأردنيون، ولطالما استخدمت الجهات الحكومية وغيرها من أصحاب العمل «ثقافة العيب» لتفسير إحجام الأردنيين عن مثل هذه الأعمال، بينما الواقع أنها أعمال تفتقر في معظم الأحيان لشروط العمل اللائق أساسًا.[٩٣]

يُقر أصحاب العمل في كثير من الأحيان بتفضيلهم للعمالة الوافدة، بحجة أن الأردني متطلب، ولا يلتزم بالعمل لساعات طويلة، ولديه التزامات عائلية تحتم عليه أخذ إجازات كثيرة لا يتحملونها في أعمالهم.

بحسب بيانات وزارة العمل الأردنية، بلغ عدد العاملين غير الأردنيين الحاصلين على تصاريح عمل رسمية في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ٣٤٩ ألفًا، ويشكل العمال المصريون ما نسبته ٤٩,٤% منهم، يليهم العمال السوريون بنسبة

[٨٨] المرجع نفسه.
[٨٩] المرجع نفسه.
[٩٠] المرجع نفسه.
[٩١] بديعة صوّان. ٢٠٢٢. «كورونا ترفع نسب تزويج القاصرات بين السوريات/ين في الأردن». موقع حكاية ما انحكت. أيار.
[٩٢] أيمن فضيلات. ٢٠٢٢. «بسبب شح التمويل الدولي.. هكذا انعكس تقليص الخدمات الطبية على اللاجئين في الأردن». الجزيرة نت. آذار.
[٩٣] حمزة ناصيف. ٢٠١١. «مش «عيب» .. حرام». حبر. حزيران.

١١,٢%. وبالنسبة للعمالة المهاجرة غير العربية، تأتي العمالة البنغالية في المرتبة الأولى بنسبة ١٤,٣%، تليها العمالة الهندية ثم الفلبينية ثم السريلانكية بنسبة ٥,٦% و٥,١% و٢,٨% بالترتيب.[٩٤] تجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يشمل الحاصلين على تصاريح عمل رسمية، بينما يوجد في سوق العمل الأردني مئات الآلاف من العمال غير النظاميين، ومن بينهم من يعملون بنظام المياومة دون أن يتمتعوا بأي نوع من الحماية الاجتماعية، ومع قدوم الجائحة أصبحوا بين شقي الرحى، فهم غير قادرين على العودة لبلدانهم، ولا يستطيعون تحمل تكلفة إقامتهم في الأردن في ظل الإغلاق وإنهاء خدمات عدد كبير من العمال وتقليص إما عدد العاملين والعاملات، وإما الرواتب، أو كليهما.[٩٥]

لا شك بأن الأزمة الاقتصادية التي سببها الإغلاق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية عن العمل في عام ٢٠٢٠ قد أثرت على جميع العاملين، ولكن أثرها كان مضاعفًا على العمال المهاجرين، وخصوصًا العاملين بنظام المياومة.

كانت أولوية فريق الحماية الاجتماعية الذي شكلته وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية بعد تفعيل قانون الدفاع في المرحلة الأولى تجميع الأموال لمساعدة الأسر الفقيرة التي يعيلها عمال المياومة من الأردنيين بحسب الناطق باسم الوزارة أشرف خريس، الذي قال في تصريحات صحفية **«خلينا نأمن الأردنيين بالأول».**[٩٦]

إلى جانب ذلك، دعت مؤسسة الضمان الاجتماعي المسنين وعمال المياومة للتقدم بطلب الحصول على مساعدات عينية، وأنشئ «حساب الخير» لدعم العاملين في القطاع غير المنتظم، ولكن كل هذه الخدمات، إضافةً إلى تلك التي تقدمها الجمعيات الخيرية، قد استهدفت الأردنيين حصرًا، ولم يتمكن العمال المهاجرون من الاستفادة منها.[٩٧] هكذا وجد كثيرون من العمال المهاجرين العاملين بنظام المياومة أنفسهم مُحاصرين، فلا هم قادرون على مواصلة أعمالهم، ولا هم قادرون على الاستفادة من التعويض مثلما استفاد غيرهم من الأردنيين.

لربما كانت هناك استثناءات قليلة، إذ قامت، على سبيل المثال، مبادرة مهتمة بدعم العمال المهاجرين، وخصوصًا العاملات في المنازل بنظام المياومة بالتنسيق مع المتبرعين الأفراد وإيصال المساعدات إلى العاملات اللواتي فقدن مصدر دخلهن أثناء الإغلاق التام. فقد أفادت بعض العاملات المنزليات أنه بسبب الجائحة قد فقدوا مصدر دخلهن، وقضين أيامًا بلا طعام، بالإضافة إلى عدم قدرتهن على إرسال أموال لعائلتهن في بلدانهم، وهو السبب الرئيسي لوجودهن في الأردن.[٩٨]

تجدر الإشارة إلى أن «برامج المساندة» التي أطلقتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لدعم العاملين المؤمن عليهم قد شملت الأردنيين وغير الأردنيين.[٩٩] بيد أن تعدد هذه البرامج قد سبّب إرباكًا لدى الفئة المستهدفة، بحيث لم يعرف كثيرون من الأردنيين وغيرهم أي من تلك البرامج وجب عليهم التقدم لها، بحسب تقارير.[١٠٠]

تعرض العمال المهاجرون لمجموعة من الانتهاكات والتحديات الأخرى خلال الفترة الأولى من الأزمة، وقد تم توثيقها بصعوبة بسبب خوف كثيرين منهم من مجرد الشكوى والتعبير عن تلك المظالم.[١٠١]

على سبيل المثال، وجد كثيرون من العمال المهاجرين، وخصوصًا الذين يقيمون في مناطق بعيدة عن الأسواق، صعوبة في الوصول إلى المواد الأساسية، إذ سمحت الحكومة في حينه بالتسوق سيرًا على الأقدام، فإما لم يجدوا مستلزماتهم في المحال القريبة أو تعرضوا لاستغلال ظروفهم من قبل التجار الذين باعوهم المواد التموينية القديمة جدًا.[١٠٢] وواجه العمال من غير العرب تحديدًا تحديات أيضًا عند استلام أجورهم، وذلك لاقتصار الدفع في حينه على التحويل إلى المحافظ الالكترونية، والتي اعتبروها تكنولوجيا معقدة لا يفهمونها، خصوصًا وأنها متوفرة باللغتين العربية والانجليزية فقط.[١٠٣]

كما وثقت التقارير الغبن الذي تعرض له بعضهم، إذ أجبر عمال مهاجرون في المناطق الصناعية المؤهلة التي تصدر البضائع إلى الولايات المتحدة الأمريكية على توقيع أوراق بلغة لا يفهمونها، وقد وقع ٨٠ عاملًا بالفعل على

[٩٤] ٢٠١٩. «التقرير السنوي لعام ٢٠١٩». وزارة العمل الأردنية.
[٩٥] محمود الشرعان. ٢٠٢٠. «الهروب نحو دفتر الدّين في البقالة: عن عمال المياومة المهاجرين في زمن الكورونا». حبر. نيسان.
[٩٦] المرجع نفسه.
[٩٧] المرجع نفسه
[٩٨] Tula Connell. 2020. "MIGRANT WORKERS ESSENTIAL WORKERS NOT ONLY IN COVID-19". Solidarity Center. April.
[٩٩] ٢٠٢٠. «الضمان تتوسع بالشرائح المستفيدة من برنامج مساند (٣)». موقع عمون. حزيران.
[١٠٠] 2020. "JORDAN'S NATIONAL SOCIAL PROTECTION RESPONSE DURING COVID-19". Jordan Strategy Forum & UNICEF. August.
[١٠١] ٢٠٢٠. «تحت الحظر ١٥ تداعيات أزمة كورونا على عمال المناطق الصناعية المؤهلة». تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. تموز.
[١٠٢] ٢٠٢٠. «تحت الحظر: ٦ واقع العمال المهاجرين في أزمة كورونا.. وما يواجهونه من صعوبات». تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
[١٠٣] المرجع نفسه.

أوراق تبيّن فيما بعد بأنها «مخالصة» تفيد بحصولهم على كافة مستحقاتهم، على الرغم من أن عقودهم لم تكن قد انتهت بالفعل. وقد عرف آخرون بإنهاء أعمالهم بشكل مفاجئ في بداية شهر أبريل/نيسان من العام ٢٠٢٠، على الرغم من أنهم كانوا يعتقدون بأنهم في عطلة بسبب الأزمة الصحية.[١٠٤]

علاوة على ذلك، ذكر عمال من الجنسية الهندية بأنهم طلبوا من إدارة المصنع الذي يعملون به استلام أجورهم، وعبّروا عن رغبتهم بالعودة إلى بلدانهم، ولكن الإدارة رفضت مطالبهم، وهددتهم بعدم توفير الطعام لهم خلال شهر رمضان. وعندما حاول هؤلاء الوصول إلى مكاتب العمل لتقديم شكوى بحق إدارة المصنع، عاودت الإدارة تهديدهم بطردهم من السكن المخصص لهم.[١٠٥]

لا ننسى الإشارة هنا إلى أن هُناك من خشي من مجرد طلب المساعدة أثناء الأزمة بسبب انتهاء تصاريح عملهم وخوفهم من التبعات في حال اكتشاف أمرهم، فقد ذكر عاملان من الجنسية المصرية بأنهما لم يغادرا موقع العمل أثناء فترة الإغلاق، على الرغم من قلة المواد التموينية ومصادر التدفئة المتوفرة لديهما، ولم يطلبا المساعدة عن طريق الاتصال بخط الطوارئ، لأن تصريح أحدهما كان منتهيًا.[١٠٦]

إضافةً إلى كل ما سبق، فقد أثرت الجائحة على الوضع القانوني لعدد كبير من العمال المهاجرين.[١٠٧] إذ انخفض عدد الحاصلين على تصاريح عمل قانونية في الفترة التي تلت الجائحة ليصل إلى ٢٢٢ ألفًا تقريبًا.[١٠٨] ما يعني انضمام عدد كبير منهم لصفوف العمال غير النظاميين.

أثر الجائحة على النساء

حتى قبل أن نلمس بالفعل التداعيات غير المتكافئة لجائحة كورونا على النساء، توقعت جهات عدة، من بينها منظمة الإسكوا، أن تؤثر الأزمة سلبًا على جهود المساواة بين الجنسين في مجالات متعددة، من بينها النشاط الاقتصادي، والتعرض للعنف القائم على التمييز بين الجنسين وتفاقم الأعباء الملقاة على عاتق النساء.[١٠٩]

في تقرير نشرته المنظمة في بداية الأزمة، توقعت أن تؤدي الجائحة إلى فقدان ١,٧ مليون وظيفة في العالم العربي، من بينها حوالي ٧٠٠ ألف وظيفة تشغلها النساء في وقتٍ تعتبر فيه مشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة أساسًا. في عام ٢٠١٩، بلغت نسبة البطالة بين النساء ١٩% مقارنة بـ ٨% بين الرجال. وأشارت كذلك إلى أن معدلات العنف الأسري تزداد في حالات الطوارئ، ومن بينها حالات تفشي الأوبئة، والذي قد يُعزى إلى «التعايش المشترك القسري بين الرجل والمرأة وتفاقم الضغوط الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والقلق من التعرض لفيروس كورونا». وذكّرت المنظمة بأن عُشر إلى ثلث الرجال فقط في المنطقة العربية يشاركون في الأعمال المنزلية، ما يعني أن النساء المكلفات بهذه الأعمال سيجدن أنفسهن أمام ضغط أكبر، خصوصًا في ظل إغلاق المدارس في بعض البلدان العربية.

بمرور الأيام واستمرار الأزمة، بدا أن هذه التوقعات كانت في مكانها بالنسبة لبلدٍ مثل الأردن، إذ تأثرت النساء العاملات في القطاعات الرسمية والمشاريع المنزلية على حدٍ سواء بالجائحة، وتعرضن لضغوطات أكبر في المنزل وواجهن ارتفاعًا في نسب العنف، كما تم تقييد وصولهن إلى المساعدة.

مشاركة اقتصادية هشّة بالأساس

قبل أن نتحدث عن آثار الجائحة على عمل النساء ومشاركتهن الاقتصادية في الأردن، ينبغي لنا أن ننظر إلى السياق العام الذي سبق الجائحة، والذي شهد انخفاضًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي للنساء.

بحسب نتائج الجولة الأولى من مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٠، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن ١٤%، وهي نسبة لم تتغيّر منذ حوالي ثلاثة عقود بحسب الأرقام الرسمية، وتُعتبر من بين النسب الأدنى في العالم، بينما بلغ هذا المعدل للذكور ٥٤,٨%.[١١٠]

يُعزى هذا الانخفاض لعوامل واعتبارات اجتماعية واقتصادية عديدة، من بينها التقسيم النمطي للأدوار بين الجنسين، واعتبار عمل المرأة مقبولًا في قطاعات محددة فقط، وعدم توفر وسائل نقل عام مناسبة للمرأة

[١٠٤] المرجع نفسه.
[١٠٥] المرجع نفسه.
[١٠٦] ٢٠٢٠. «تحت الحظر: ٦ واقع العمال المهاجرين في أزمة كورونا.. وما يواجهونه من صعوبات». تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
[١٠٧] مقابلة عبر تطبيق زووم مع رئيس مركز بيت العمال في الأردن حمادة أبو نجمة بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[١٠٨] ٢٠٢٠. التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠. وزارة العمل الأردنية.
[١٠٩] ٢٠٢٠. «آثار جائحة كوفيد-١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية». منظمة الاسكوا.
[١١٠] ٢٠٢٠. «المشاركة الاقتصادية للمرأة تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود». الغد. آب.

ونقص في الحضانات لرعاية أطفال الأمهات العاملات. يؤثر كل عامل من هذه العوامل على الآخر، فتخلق مجتمعةً حلقة مفرغة لهشاشة النساء في المجال الاقتصادي.

تتركز غالبية النساء العاملات في قطاعات التعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، وهي القطاعات التي يعتبرها المجتمع مقبولة لعملهن، كما يفضلن القطاع العام على الخاص، نظرًا لكون ساعات العمل فيه أقل من غيره، بالإضافة إلى الأمان الوظيفي النسبي من حيث التمتع بالتأمينات الصحية والاجتماعية.[١١١] بيد أن تركز النساء في هذه القطاعات يلعب دورًا في التمييز في الأجور بين الرجال والنساء في سوق العمل، إذ أنها لا تعتبر من القطاعات عالية الدخل أساسًا.[١١٢]

إلى جانب ذلك، يؤثر قصر العمر الوظيفي للنساء على فرصهن في الترقية، بالمقارنة مع الذكور، ما يحرمهن من إمكانية زيادة دخلهن، إذ تتحكم حالة النساء الاجتماعية واستعدادهن لفترة الأمومة بمسألة البقاء في سوق العمل أو الانسحاب منه. تشير البيانات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج تصل إلى ١١%، بينما ترتفع بين غير المتزوجات لتصل إلى ١٩,٩%.[١١٣]

في كل ما يخص المشاركة الاقتصادية للنساء، تعتبر الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة د. سلمى النمس بأن النظرة الاجتماعية والقوانين التي تُعامل الرجل على أنه المعيل الوحيد، فتمنحه علاوة العائلة مثلًا بينما تحرم النساء منها، هي السبب الأعمق الكامن خلف تلك المشاكل في سوق العمل. بحسب هذه النظرة، فإن دخل المرأة ثانوي، لا يفيد الأسرة في شيء، على الرغم من أن هذا الأمر غير واقعي، إذ تساهم النساء في إعالة أسرهن حتى وإن كانت هذه المساهمة غير موثقة بالفعل.[١١٤]

كما أن النقل العام جزء لا يتجزأ من مشاركة المرأة الاقتصادية بحسب ٨٠,٥% من المشاركات في دراسة حول المواصلات من وجهة نظر النساء اللواتي يستخدمن هذه الوسائل، وذكرت ٤٧% منهن بأنهن «رفضن فرص عمل بسبب النقل العام».[١١٥]

[١١١] ٢٠٢١. «الاقتصاد الرعائي وارتباطه بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن». مؤسسة صداقة.
[١١٢] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة د. سلمى النمس بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[١١٣] ٢٠٢١. «الاقتصاد الرعائي وارتباطه بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن». مؤسسة صداقة.
[١١٤] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة د. سلمى النمس بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[١١٥] ٢٠٢١. «الاقتصاد الرعائي وارتباطه بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن». مؤسسة صداقة.

الجائحة تُفاقم الهشاشة

«بعد مرور سنتين على الجائحة.. بدأنا نلمس الآثار التي ترتبت على سياسات كانت عمياء لحقوق النساء واحتياجاتهن، وتعاملت مع المشهد وكأن المرأة غير موجودة، واعتبرت عمل النساء عملًا ثانويًا، غير أساسي، وأن رعاية الأطفال والأعباء المنزلية هي المسؤولية الوحيدة والشرعية الاجتماعية والاقتصادية المسموحة للنساء»[١١٦]

رندة نفاع، ناشطة وعضوة مؤسسة في مؤسسة «صداقة»

كان للجائحة والإغلاقات التي فرضت أثر واضح على مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ انسحبت النساء منه لأسباب متعددة، منها عدم توفر أماكن رعاية لأطفالهن في ظل استمرار إغلاق المدارس ورياض الأطفال والحضانات، وتخلي أصحاب العمل عن النساء، الذي يصفه خبراء بأنه الخيار الأسهل أمامهم، باعتبار أن دخل المرأة ثانوي بالأساس واختيار بعض النساء العمل المستقل، الذي يتماشى مع اتجاه عام يرى في هذا العمل حرية أكبر.[١١٧]

ردًا على قرارات الحكومة الأردنية في أوقاتٍ مختلفة من الأزمة المتمثلة بإغلاق الحضانات والمدارس لمن هم دون سن ١٢ عامًا بسبب المخاوف الصحية،[١١٨] اعتبرت ناشطتان في مؤسسة «صداقة» المهتمة بإيجاد بيئة عمل صديقة للمرأة بأن هذه القرارات تُرسل **«رسالتين لا تقل أحدهما خطورة عن الأخرى: الأولى، بأن العمل الرعائي غير مرئي وغير معترف به كعمل ذي قيمة وهو ليس مسؤولية للدولة بالرغم من ارتباطه العضوي باستمرار العملية الاقتصادية بل هو شأن خاص ومسؤولية الأسر العاملة وحدها وتحديدا الأم، والثانية أن عمل المرأة أمر ثانوي وممكن التخلي عنه بكل سهولة لصالح دورها الرعائي التقليدي».**[١١٩]

وبالتزامن مع تمديد الإغلاق حتى نهاية العام ٢٠٢٠ والتوجه لتطبيق العمل عن بُعد للأمهات العاملات، وجهت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أيضًا كتابًا رسميًا للحكومة، اعتبرت فيه بأن تلك القرارات تُهدّد بفقدان أي إنجازات سابقة في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا، خصوصًا وأن ذلك **«لا يلغي الأعباء الإضافية على العاملات في المنزل، ولا يضمن استجابة القطاع الخاص بالعمل عن بعد، أو تطبيق العمل المرن. ما سيزيد من احتمالية الاستغناء عن الأمهات العاملات أو تخفيض أجورهن، بحجة عدم تمكنهن من الالتحاق بالعمل بشكل كامل، بسبب عدم توافر حضانات وأماكن رعاية للأطفال».**[١٢٠]

فضلًا عن ذلك، واجهت النساء تحديات إضافية مرتبطة بالعمل عن بُعد في كثير من الأحيان، خصوصًا في ظل تحملهن لأعباء منزلية إضافية، فقد ذكرت المعلمات اللواتي اضطررن للعمل من المنزل أثناء فترة الإغلاق بأنهن واجهن «ضغوطات من نوع آخر» تمثلت بزيادة حدة الخلافات الزوجية، وذلك «لعدم قدرتهن على التوفيق بين متطلبات العمل ورغبات أفراد الأسرة»، إذ لم يُعد لديهن سوى مساحة ضيقة من يومهن لرعاية أبنائهن الأطفال ومتابعة دروسهم.[١٢١] وكان استبيان أجراه مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين قد أظهر بأن ٦٤% من النساء العاملات اللواتي شملتهن الدراسة شعرن بأن «الأعمال المنزلية لا يتم تقاسمها بالتساوي بينهن وبين أزواجهن»، وذكرت ٧٥,٤% من النساء العاملات أنهن يرغبن في أن يقوم أزواجهن بمزيد من الأعمال في المنزل.[١٢٢]

[١١٦] مقابلة عبر تطبيق زووم مع كاتبة الورقة البحثية بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٢٢.
[١١٧] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة د. سلمى النمس بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[١١٨] نادين النمري. ٢٠٢٠. «إغلاق الحضانات يثير احتجاجات عاملات وأهالي أطفال». الغد. تشرين الأول.
[١١٩] رندة نفاع وسهر العالول. ٢٠٢٠. «هل هناك جدية بملف عمل المرأة؟». الغد. أيار.
[١٢٠] نادين النمري. ٢٠٢٠. «إغلاق الحضانات يثير احتجاجات عاملات وأهالي أطفال». الغد. تشرين الأول.
[١٢١] «تحت الحظر – ١٣ معلمات عن بعد – أعباء مضاعفة». تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. حزيران.
[١٢٢] ٢٠٢٠. «كوفيد-١٩ والعبء المضاعف على النساء في الأردن». مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين.

لا شك بأن استجابة النساء لمسألة بقاء الأطفال في المنازل اختلفت باختلاف قدراتهن المادية، ما أثر بشكل متفاوت على مشاركتهن في سوق العمل، إذ هناك من استطاعت تحمل نفقة تسجيل أطفالها في نوادٍ تستقبلهم طيلة اليوم، والتي ظلت مفتوحة في وقتٍ كانت المؤسسات التعليمية للأطفال مغلقة، بينما اضطرت أخريات لا يتمتعن بالقدرة المادية ذاتها إلى تدبير أمورهن بطرق مختلفة كل يوم، فقد يأخذن إجازة تارة، ويتركن الأطفال في المنزل لوحدهم تارة أخرى، أو يصطحبون أطفالهن أحيانًا إلى العمل، الأمر الذي تسبّب أخيرًا في فقدانهن لأعمالهن إما بسبب تذمر أصحاب العمل من كثرة التغيب أو لأنهن ببساطة استنفدن إجازاتهن.[١٢٣]

كما كان من الأسهل على أصحاب العمل التخلي عن النساء، بسبب النظرة الاجتماعية التي تعتبر بأن دخل المرأة غير أساسي، كما ذُكر سابقًا، وبسبب طبيعة عمل النساء أيضًا، اللواتي يقبلن بظروف عمل غير لائقة لا تؤمن لهم الحماية نظرًا لحاجتهن له. تفرض أوامر الدفاع المعمول بها حتى لحظة كتابة هذا التقرير قيودًا على تسريح الموظفين، خصوصًا من مضى على عملهم بعقود رسمية ثلاث سنوات،[١٢٤] الأمر الذي يضع صاحب العمل أمام سؤال: من هم الذين يسهل التخلي عنهم؟

بطبيعة الحال، يلجأ هؤلاء إلى التخلي عن المنضمين الجدد والذين يعملون بنظام الدوام الجزئي، وتشكل النساء نسبة كبيرة من هاتين الفئتين. كما تعمل النساء في القطاع المنظم أحيانًا من دون أن يتم شمولهن في الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يُعد مخالفًا للقانون الذي يُلزم صاحب العمل بشمول جميع الموظفين في مظلة الضمان الاجتماعي. نظرًا لهشاشة ظروفهن، يجد أصحاب العمل بأنه من الأسهل التخلي عن الموظفين غير المسجلين بالضمان الاجتماعي بالأساس.[١٢٥]

حتى بعد عودة العمل في القطاعات المختلفة والسماح بفتح الحضانات، واجهت النساء صعوبة في الاستفادة من هذه الخدمة، خصوصًا وأن قطاع الحضانات ذاته كان قد عانى من مشاكل اقتصادية أثناء فترة الإغلاقات أثرت على استدامته وجودة الخدمة المقدمة. كان من الأسهل على النساء اللواتي يستطعن الوصول إلى الحضانات المؤسسية، أي الحضانات الواقعة في نفس المؤسسات اللواتي يعملن بها، العودة إلى العمل براحة، والتمتع بالاستقرار على الصعيدين المهني والعائلي. بيد أن هذه الحضانات متوفرة في قطاعات محددة وينحصر وجودها في القطاع الخاص والشركات الكبرى القادرة ماديًا على إنشاء هذه الحضانات وضمان استدامتها.[١٢٦]

من جانبٍ آخر، أثرت الجائحة بشكلٍ كبير على النساء من صاحبات المشاريع المنزلية، إذ تملك النساء نصف هذه المشاريع في الأردن، وهن أقل ميلًا لتسجيل مشاريعهن بالمقارنة مع الرجال، فقد وصلت نسبة المشاريع غير المسجلة المملوكة للنساء إلى ٣٠,٣% بينما بلغت نسبتها ١٧,٢% من المشاريع التي يملكها الرجال.[١٢٧]

وفق نقاشاتٍ مع صاحبات المشاريع، بدا أنهن لا يفضلن اللجوء لتسجيل مشاريعهن بشكلٍ رسمي، بسبب تخوفهن من عدم القدرة على دفع الضرائب المطلوبة، في ظل عدم تحقيقهن لأرباح كافية. كما تتجنب بعضهن هذه الخطوة حتى لا تؤثر على أي مساعدة تتقاضاها عائلاتهن من جهات أخرى، مثل المساعدات المقدمة من الحكومة أو دعم الخبز.[١٢٨]

وعلى إثر الإغلاقات التي فرضت في المملكة، فقد أفادت ٩٨% من المؤسسات الصغيرة والمتوسط بأن إيراداتها قد تراجعت، وتبيّن أن ٩١% منها قد فقدت إيراداتها بالكامل. هذا يعني بالضرورة تأثر المشاريع المملوكة للنساء سلبًا أيضًا، وهو ما أثر على قدرتهن على إعالة أسرهن أثناء الأزمة. وبحسب تقديرات ممثلة عن منظمة توفر تدريبات على مهارات العمل وتقدم الدعم لمشاريع الأعمال الصغيرة المملوكة للنساء، فإن من اعتدن على جني ٥٠٠ دينار أردني شهريًا قبل الأزمة بالكاد يجنين ٥٠ دينارًا بعدها. وذكرت بعض صاحبات الأعمال بأنهن اضطررن إلى رفض طلبيات لعدم توفر المال لشراء المواد الأساسية، ما قد يؤدي إلى خسارة الزبائن ويهدد استدامة أعمالهن.[١٢٩]

ارتفاع نسب العنف الأسري

كان ارتفاع العنف الأسري والإساءة إلى النساء والأطفال من بين الآثار السلبية الملحوظة للإغلاقات، فقد أعلنت

[١٢٣] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة د. سلمى النمس بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٢.
[١٢٤] المرجع نفسه.
[١٢٥] المرجع نفسه.
[١٢٦] مقابلة عبر تطبيق زووم مع الناشطة والعضوة المؤسسة في مؤسسة «صداقة» رندة نفاع بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٢٢.
[١٢٧] ٢٠١٥. «استبيان عن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لمشروع مساندة الأعمال المحلية فروقات النوع الاجتماعي». مشروع مساندة الأعمال المحلية.
[١٢٨] ٢٠٢١. «عمل المرأة غير الرسمي في الأردن: التحديات التي تواجه مشاريع الأعمال المنزلية خلال أزمة كوفيد-١٩». منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. أبار.
[١٢٩] المرجع نفسه.

وحدة حماية الأسرة التابعة للأمن العام ارتفاع العنف الأسري في الشهر الأول من الإغلاق بنسبة ٣٣%.[١٣٠] وقد أظهر تقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان نتائج مشابهة, إذ أبلغ ٦٩% من المستجيبين عن زيادة في العنف الأسري, وتحديدًا الإساءة العاطفية والجسدية من قبل الشريك الحميم.[١٣١]

تسبّبت «الأوضاع «غير الاعتيادية» المتمثلة بالتوقف عن الذهاب إلى المدرسة والعمل, والقلق من الإصابة بسبب الخروج من البيت أو عدم التزام أحد أفراد الأسرة بالوقاية, أو التقاعس عن الجهد المطلوب للتنظيف والتعقيم» في مشاحنات زادت مستوى التوتر في المنازل. ولعل محدودية الموارد وعدم استعداد الأسرة المسبق لمثل هذه الظروف قد ساهما في تعقيد المسألة.[١٣٢]

وتفاقم القيود المفروضة على الحركة من سوء الحالة, إذ قللت من فرص الحصول على المساعدة, بالإضافة إلى تعميق العوائق الاجتماعية والمؤسسية التي تعرقل طلب المساعدة. كما أن وجود أفراد الأسرة الآخرين في المنزل على الدوام يحد من قدرة النساء على الاتصال بالخطوط الساخنة وطلب المساعدة عبر الهاتف.[١٣٣]

في الوقت الذي علّقت أوامر الدفاع العمل ببعض القوانين السارية بسبب حالة الطوارئ في البلاد, فإن أي من أوامر الدفاع لم يعطل أي قانون متعلق بالعنف الأسري والحماية منه بشكل مباشر. بيد أن القيود المفروضة على الحركة, بما في ذلك منع التنقل بين المحافظات المختلفة في المملكة, هي التي أثرت بشكل غير مباشر على تقييد حركة ضحايا العنف الأسري وأجبرتهم على البقاء في المنازل مع المعنفين. في هذا السياق, أصبح من الصعب على الضحايا الحصول على دعم من الأصدقاء والأقرباء, كما كان الحال قبل بدء الجائحة, من جهة والوصول إلى المنظمات غير الحكومية التي تقدم لهم الخدمات من جهة أخرى.[١٣٤]

تدير وزارة التنمية الاجتماعية خمس دور إيواء مخصصة لاستقبال ضحايا العنف الأسري, وتشير البيانات إلى أن هذه الدور لم تستقبل عددًا يساوي كامل طاقتها الاستيعابية على الرغم من ارتفاع الشكاوى من العنف, ما يعني بأن المشكلة لا تكمن في البنية التحتية بقدر ما ترتبط بمعيقات الوصول إليها. وإلى جانب هذه الدور, يدير اتحاد المرأة الأردنية «مركز إيواء النساء المعنفات», الذي شهد ضغطًا خلال الجائحة, إذ استفادت ١٤٥ حالة من خدماته خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠, بمن فيهن ٥٦ حالة خلال فترة الحظر.[١٣٥]

وقد واجه الاتحاد تحديات ليتمكن من تقديم هذه الخدمات للحالات القادمة خلال فترة الحظر, إذ كان هناك صعوبة في تأمين فحوصات كورونا لضمان عدم انتقال العدوى, كما لم يتم إصدار تصاريح التنقل للمشرفات والأخصائيات والعاملين في دار الإيواء من قبل الجهات الحكومية, ما دعا مديرية الأمن العام إلى مساعدة الاتحاد بنقل المشرفات. بيد أن ذلك لم يحل المشكلة تمامًا, إذ كان من الضروري استخراج التصاريح لضمان استبدال المناوبة (نظام المناوبات). كما كان حارس الدار مضطرًا للمشي على الأقدام, بحسب الإجراءات المتبعة في حينه, لشراء المواد الغذائية بكميات كبيرة تكفي للحالات المتواجدة في الدار, وحملها على الرغم من صعوبة ذلك بسبب كمياتها الكبيرة. فضلًا عن ذلك, كان لتعطل المحاكم خلال فترة الحظر أثرًا على إطالة مدة استضافة الحالات في دور الإيواء أيضًا.[١٣٦]

١٣٠. 2020. "JORDAN'S NATIONAL SOCIAL PROTECTION RESPONSE DURING COVID-19". UNICEF & Jordan Strategy Forum. August.

١٣١ المرجع نفسه.

١٣٢. ٢٠٢٠. «أثر جائحة كورونا في مجالات الصحة والعنف الأسري والاقتصاد في الأردن بحسب النوع الاجتماعي». هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أيلول.

١٣٣. ٢٠٢٠. "JORDAN'S NATIONAL SOCIAL PROTECTION RESPONSE DURING COVID-١٩". Jordan Strategy Forum & UNICEF. August.

١٣٤. ٢٠٢٠. «أثر جائحة كورونا في مجالات الصحة والعنف الأسري والاقتصاد في الأردن بحسب النوع الاجتماعي». هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أيلول.

١٣٥ المرجع نفسه.

١٣٦ المرجع نفسه.

تحديات التعليم عن بُعد وتداعياته

«..فبحسب أرقام الوزارة فإن أكثر من ١٦٥ ألف طفل ممن لم يسجلوا في المنصة إطلاقا هم مهددون بفقدان حقهم بالتعليم بشكل تام, وهذا يدفعنا إلى ضرورة العودة وبشكل ملح إلى التعليم المدرسي الآمن, خصوصًا إذا ما عرفنا أنه كلما طال أمد الانقطاع عن التعليم كانت العودة إلى المدرسة أكثر صعوبة, ما يجعلنا أمام مخاطر التسرب المدرسي لمئات الآلاف من الطلبة.. هذه الإشكالية تطال بشكل رئيس فئة الأطفال الأكثر ضعفًا وهشاشة, وبالتالي فإن الاستمرار بهذا النهج سيكون له أثر مدمر على أطفال الوطن, ليس حاليا فقط, بل ومستقبلًا, فالتسرب المدرسي يعني حتمًا ارتفاعًا في نسب عمل الأطفال وزواج الأطفال وجنوح الأحداث ما يعني تراجعًا كبيرًا ونسفًا للجهود التي بذلها الأردن خلال سنوات في مجال حماية الطفولة»

من بيان الحملة الوطنية للعودة للمدارس[١٣٧]

كان إغلاق المؤسسات التعليمية في الأردن من بين أولى القرارات التي اتخذتها الحكومة في النصف الأول من شهر مارس/آذار ٢٠٢٠ لمواجهة خطر الجائحة, ومن ثم لجأت الحكومة لتطبيق «التعليم عن بُعد» للمرة الأولى، إذ اعتمدت على القنوات التلفزيونية لبث الحصص لطلبة المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وأنشأت منصة «درسك» لهذه الغاية أيضًا.

بيد أن هناك «فجوة رقمية» لا يُستهان بها بين الطلبة من ذوي الدخل المحدود وأقرانهم من طبقات اقتصادية مختلفة, إذ أشارت البيانات المتوفرة قبل الجائحة إلى أن ٧٠% من الطلبة الفقراء ليس لديهم قدرة على الوصول إلى الحواسيب ولا يستطيع ٥٠% الوصول إلى الانترنت. في ظل هذه المؤشرات, لم يكُن مستغربًا أن تؤثر هذه الفجوة على قدرة الطلبة على الاستفادة من التعليم, عندما بدأ الأمر يحتاج إلى موارد غير متوفرة.[١٣٨]

وقد خلصت نتائج تقييم الحاجات التي أجرتها جهات متعددة خلال الجائحة إلى نتائج مماثلة, فقد تبيّن بأن ١٥% فقط من الأسر لديهم اتصال بالإنترنت اللاسلكي, وتمكّن ٤٦% من المستجيبين فقط الدخول إلى منصة «درسك التعليمية». في ضوء ما سبق, أعلنت وزارة التربية والتعليم عن إطلاق تمويل لمدة خمس سنوات بقيمة ٥٧ مليون دينار, إذ يهدف إلى تخصيص ١٥ مليون دينار في السنة الأولى لشراء الحواسيب للطلبة من الأسر الفقيرة, وذلك لتمكينهم من متابعة تعليمهم طيلة فترة الجائحة, على أن تُعاد هذه الحواسيب للوزارة عند انتهاء الأزمة.[١٣٩]

وقد واجهت الجامعات أيضًا المشكلة ذاتها المتمثلة بعدم قدرة العديد من الطلبة على توفير الأجهزة اللازمة أو حزم الانترنت, إذ أن توفيرها يرتب مصاريف يعجز الأفراد من ذوي الدخل المحدود عن تأمينها. كما لم تكن الجامعات ذاتها مجهزة بالبنية التحتية اللازمة لهذا التحول, ما خلق تباين كبير في مستوى التعليم بين الجامعات المختلفة.[١٤٠]

مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١, أعلنت الحكومة عن السماح بالعودة إلى التعليم وجهًا لوجه في المدارس, لتعود بعد فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوعين عن قرارها وتتجه للتعليم عن بُعد, ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني والمهتمين بحقوق الطفل إلى إطلاق الحملة الوطنية للعودة إلى المدارس. اعتبر الناشطون في الحملة بأن التعليم عن بُعد يهدد الحق الأساسي للأطفال في التعليم, ويجعله مرهونًا بقدرات أسرهم المادية, مستندين في ذلك إلى أرقام تشير إلى أن ٥٥%

[١٣٧] ٢٠٢٠. «حملة تطالب بالعودة الآمنة إلى المدارس.. وترفض حصر التعليم بالقدرة المالية للأسر». جو٢٤. كانون الأول

[١٣٨] 2020. "JORDAN'S NATIONAL SOCIAL PROTECTION RESPONSE DURING COVID-19". Jordan Strategy Forum & UNICEF. August.

[١٣٩] المرجع نفسه.

[١٤٠] ٢٠٢٠. «ملخص التّقرير السنويّ السّابع عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنيّة الهاشميّة لعام ٢٠٢٠ م». المركز الوطني لحقوق الإنسان.

من الطلبة في المدارس الحكومية غير قادرين على الدخول إلى المنصة بانتظام مقارنة بـ ٣١% من الطلبة في مدارس القطاع الخاص.

كما أشارت الحملة إلى مخاوف متعلقة بجودة التعليم عن بُعد، خصوصًا في ظل عدم وجود رقابة كافية. بحسب دراسة أجرتها الحملة، ذكر حوالي ٨١% من الأهالي بأن أداء أبنائهم تغير للأسوأ، ويساعد حوالي ٥٦% من المسؤولين عن متابعة تعليم الطلبة من أولياء الأمور بحل الامتحانات لهم عبر المنصات الالكترونية.[١٤١]

علاوة على ما سبق، حذّر أعضاء الحملة وغيرهم من المهتمين بحقوق الإنسان والطفل بشكل خاص من استمرار إغلاق المدارس، لما له من تأثير محتمل على زيادة التسرب المدرسي، الذي يعرض الأطفال لخطر الدخول إلى سوق العمل قبل بلوغهم السن المناسب لذلك.

وفي عام ٢٠٢١، توقع خبراء أن يصل عدد الأطفال العاملين إلى مائة ألف طفل، أي بزيادة نسبتها ٢٥% عن آخر إحصائية نفذت في عام ٢٠١٦، وبلغ عدد الأطفال العاملين في حينه بحسبها ٧٦ ألفًا. واعتبر هؤلاء بأن «مشكلة عمل الأطفال باتت تشكل تهديدًا واضحا مع ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قياسي (٢٤,٧%) وانضمام أكثر من ٨٠ ألف متعطل عن العمل إلى صفوف البطالة خلال عام ٢٠٢٠، وانخفاض أجور أكثر من ٥٠٠ ألف عامل مما أثر سلبًا على دخل ما يقرب من مليونين ونصف مليون مواطن، وتوقف أعمال معظم العاملين في القطاع غير المنظم لفترات طويلة..وارتفاع معدل الفقر حسب بعض التقديرات إلى (٢٦%)، ونقص الخدمات والحمايات الإجتماعية، في ظل إغلاق المدارس والتعليم عن بعد، الأمر الذي دفع العديد من الأسر التي فقدت عملها ومصدر رزقها أو تعرضت لتخفيض دخل معيلها إلى الزجّ بأطفالها إلى سوق العمل من أجل توفير قوتها اليومي». وهناك أعداد أكبر من الحالات التي تضبطها فرق التفتيش التابعة لوزارة العمل.[١٤٢]

[١٤١] ٢٠٢٠. «حملة تطالب بالعودة الآمنة إلى المدارس.. وترفض حصر التعليم بالقدرة المالية للأسر». جو٢٤. كانون الأول
[١٤٢] ٢٠٢١. «توقع زيادة عدد الأطفال العاملين في الأردن بنسبة ٢٥% مقارنة مع عام ٢٠١٦». موقع المملكة. حزيران.

خاتمة

لربما يستطيع الأردنيون والمقيمون واللاجئون اليوم التمتع بحرية الحركة في الأردن، بعد أن تحملوا فترات من الحظر الشامل والجزئي الصارم، ولكنهم يواجهون واقعًا أقسى بكثير ممّا كانوا يتعايشون معه قبل الجائحة.

صحيح بأن أحدًا لم يسلم من أثر الجائحة، من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ولكن آثارها كانت أشد على الفئات الهشة، التي لم تكُن أوضاعها يومًا مستقرة بما يكفي لتصمد أمام حالة طارئة كانتشار فيروس كورونا، فأتى الفيروس ليُعرّي كل أوجه الخلل في منظومة العدالة الاجتماعية والخدمات العامة المقدمة للناس.

مئات الآلاف من الناس اضطروا للقبول بتخفيض رواتبهم، وفقد آلاف آخرون وظائفهم بالكامل. انقطع أطفال عن المدرسة بسبب التعليم عن بُعد ولم يتمكنوا من العودة بعد انتهاء العمل به. تراكمت الديون على اللاجئين، وانخرط ثلثهم تقريبًا في أنشطة تعرضهم هم أو أفراد آخرين من الأسرة للخطر، وقد يشمل ذلك الأنشطة غير القانونية، مثل الاتجار بالجنس، أو المخدرات، أو الزواج المبكر، أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

لم تؤثر الجائحة على الأمان الاقتصادي وحسب، وإنما استخدمتها الحكومة الأردنية كذريعة لتقييد الحقوق والحريات العامة، فلم تتحمّل نقدًا لسياساتها في مواجهة الجائحة، وخصوصًا في الفترة الأولى من انتشارها، وتعسفت في استخدام سلطاتها ومن ثم اعتقلت من حاول الاحتجاج على هذا التعسف بحجة أن هذا الوقت ليس مناسبًا للتجمع لحماية الصحة العامة دون الاكتراث بالغضب الذي كان يعتمل في صدور الأردنيين، سواء بعد حادثة حل نقابة المعلمين في انتهاك صارخ لحقوق المعلمين أو بعد وفاة المرضى الذين انقطع عنهم الأكسجين في مستشفى السلط الحكومي.

بعد مرور عامين من الأزمة، لا يبدو أن الأردنيين/ات والمقيمين/ات واللاجئين/ات قد تعافوا من آثارها بعد، إذ يكفي أن ننظر لاستطلاعات الرأي التي تفيد بأن أكثر من نصف الأردنيين يفكرون بالهجرة. في ضوء ارتفاع البطالة إلى مستويات غير مسبوقة واتساع شريحة الفقراء في البلاد، تجد الحكومة نفسها أمام مؤشرات يُفترض أن تُشعرها بالقلق، بل لربما الرعب من الغليان الشعبي وعواقبه. بدلًا من التفكير بنهج جديد يمتص على الأقل هذا الغضب إلى حين التعافي بالكامل، تلجأ الحكومة إلى رفع الأسعار، وخصوصًا الوقود، بشكل متكرر، وتستمر في تشجيع الناس على الانخراط في الحياة العامة والانضمام

إلى الأحزاب على أمل الوصول يومًا ما إلى حكومة برلمانية -كما يُزعم- من جهة واعتقال الناشطين من جهة أخرى، أي أنها تمارس عملها كالمعتاد، كأن شيئًا من هذه المؤشرات التي يسلط الخبراء الضوء عليها يوميًا لا يعنيها.

إن طريق التعافي من جائحة كورونا طويلة، ولا تبدأ منذ لحظة إنهاء الحظر الشامل أو الجزئي، بل منذ لحظة البدء جديًا بالتغيير، الذي يعالج كل أوجه الخلل وانعدام المساواة في المجتمع الأردني، بحيث لا تفاجئ الأردن حالة طوارئ جديدة لا يتمكن معظم سكانه من الصمود أمامها أو الاحتجاج على طريقة التعامل بها بحرية.

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة